

العدد ١٢٢٨

عمان : يوم الاربعاء ١١ كشوال سنة ١٣٧٤ الموافق ١ حزيران سنة ١٩٥٥

قانون رقم (۳۱) لسنة ۱۹۰۰ « قانون تنظيم المدن والقرى والابنية » الام ٥٢٥ - ٥١ فظام رقم (۱) لسنة ١٩٥٥ « صادر بمقتضى المادة الثانية من قانون تشكيل المحاكم الشرعية لسنة ١٩٥١» ٥٢ هنظام رقم (۹) لسنة ١٩٥٥ « نظام معدل للنظام رقم (۳) لسنة ١٩٥٥»

مطبعة الاردن • عمسان

في رطين (الله لا على المناسلة الله والية (المائية

بمقتضى المارة (٣١) من الدسترر وبناء على ما قرره تبلسا الاعبان والنواب نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة :

قانون رقم [٣١] لسنه ١٩٥٥ قانون تنظيم المدن والفرى والابنية

المادة (١) اسم القانون وبدء العمل به

يسمى هذا التانون (قانون تنظيم المدنو القرى والابنية اسنة ١٩٥٥) ويعمل به بعسد سرور شهر على . نشره في الجريدة الرسمية .

الفصل الاول

تفسير اسطلاحان

المادة (٢) نشر اسطارحات

يكون الالفادا ، العارات لا الرازات الا الرفق ، قدا القانون وفي أي مشروع ممادر بمقتضاه المعاني الخصصة . لما ادناء الا اذا دلت النرية على غير غلك .

ة تدرف عبادة (عانبوع عقور) الل أي مشروع اجيز وضعه موضع التنفيذ بمقتضى هسفا ال**قانوناو** أي قانون اخر الني بمقتضاه .

و رسني لفظة (بناء او بناية) اي انشاء بني بالحمجارة او الاسمنت (الباطون) او اللبن او الحديد او المنشب اواية مادة اخرى ، و تشمل اي اساس او حائط او سطح او مدخنة او رواق (فرنده) او شرفةاو رفوف (كورنيش) او بروز تابع لتلك البناية او اي قسم منها او اي شيء ملحق بها ، او اي حائط او سد ترابي او سياج او سود او تصوينة او انشاء آخر يحيط باية أرض او فناه او يحدهما اويقدسد به ان يحيط بنلك الارض او النناء او ان يحدهما .

وتعني عبارة (خط البناء) خطأ لا يجوز ان تتجاوزه اية دار واقعة على طريق موجودة او طريق مقررة كذا قديقرر من دن لآخر بموجب مشروع وافق عليه .

وتعني عبدارة (مشروع تفصيلي) اي مشروع وضع او يعتبر انه وضع بمقتضى احكام المادة(١٧)من هذا القانه ن .

وتعني عبدارة (اللجنة المركزية) لجنة التنظيم المركزية المؤلفة بمقتضى احكام المدادة (٣) من هذا القانون وتعني عبارة (لجنة اللواء) لجنة التنظيم والابنية الؤلفة ستمتضى احكام المادة (٣) من مذا القانون في اي لوامن الالوية ولمنفعته .

وتنصرف لفظة (دار) الى اي بناء يكتنف فراغاً بواسلة سطح او اسطحة وحيطان او اعمدة . وتنصرف عبــارة (اللجنة المحلية) الى لجنه التنظيم والابنية المؤلفة بمقتضى احكام المادة (٤) في اية للظفة تنظيم ولمنفعتها .

وتعني عبارة (اللجنة المشتركة) لجنة التنظيم والابنية المؤلفة بمقتضى احكام المادة (٧) من هذا القانون. وتنصرف عبارة (البناية المخالفة) الى ايه بناية انشئت خلافاً لاي مشروع مقرر او نظام احرمعمول به بمقتضى هذا القانون مما ينطبق على تلك البناية او تتناولها احكامه (سواء اكان ذلك بالتخصيص ام باعتبار ان البناية واقعة في منطقه خاصة) او الى اية بناية انشئت خلافا لرخصة البناء الصادر بها بمقتضى احكام هذا القانون او بمقتضى اي قانون آخر الغي بموجب هذا القانون .

ويقصد بعبارة (الاستعال الحالف) بالنسبة لاية بناية او ارض استعال تلك البناية او الارض لغاية تختلف عن الغايات المسموح باستعال البناية او الارض من اجلها (سواء اكان ذلك بالتخصيص ام باعتبار ان البناية او الارض و اقعة في منطقة خاصة) بمقتضى اي مشروع مقرراو نظام آخر معمول به بمقتضى هذا القانون مما ينطبق على تلك البناية او الارض او تتناولها احكامه او بموجب اية رخصة صادرة بها بمقتضى احكام هذا القانون او اي قانون آخر الني بموجب هذا القانون .

وتعني عبارة (مشروع هيكلي) اي مشروع وضع او يعتبر انه وضع بمقتضي احكام المادة (١٠) ويراد بلفظة (المالك) فيما يتعلق باية بناية او ارض مالكها المسجل او مالكها المعروف او ايشريك في ماكيتها ، او متولي الوقف او المستأجر بمقتضي عقد اجارة مسجل في دائرة تسجيل الاراضي واذا كان المالك غائبا او تعذرت معرفته او مكانه ، تشمل لفظة (المالك) الشخص الذي يتقاضى في الوقت المبحوث عنه بدل ايجار او ايراد او ربع البناية او الارض او الذي قد يتقاضى بدل ايجارها او ايرادها فيما لوكانت مؤجرة مقابل بدل ايجارها .

وتشمل ايضا اي شخص يدفع الضرائب والعوائد عن تلك البناية او الارض سواء اكان ذلسك لحسابة الخاص ام بصفته وكيلا ام اميناً لاي شخص اخر، واذا حدث بعد ارسال اللجنة المحلية تكليفا خطاً للساكن الحالي ان تخلف عن اعطاء اسم وعنوان المالك ، تشمل لفظة (المالك)عندئذ ذلك الساكن الحالي ، وتشمل ايضا الشخص الذي يحمل رخصة بناء او اية رخصة اخرى صادرة بمقتضى هذا القانون بشأن تلك البناية او الارض واذا كان حامل الرخصة غير موجود او تعذر العثور عليه ، تشمل لفظة المالك المهندس المعار والبناء والمقاول وكافة الاشخاص ووكلائهم الذين قاموا بانشاء البناية المذكورة او بتنفيذ العملية التي صدرت الرخصة بها او التي من المقتضى الحصول على رخصة بها او الاشخاص المسؤولين عن ذلك ولكنها لاتشمل اي عامل يعمل لدى ذلك الشخص او اولئك الاشخاص .

وتعني عبارة (منطقة تنظيم) اية منطقة تؤلف او تعتبرانها تؤلف (منطقة تنظيم) بقرار اصدره مجلس الوزراء بمقتضى المادة (٨) .

وتعني عبــارة (منطقة تنظيم اقليمية) اية منطقة يعلن وزير الداخلية انها منطقة تنظيم اقليمية .

وتنصرف لفظة (طريق) الى اي طريق او شارع او زقاق او ممر او درب او درج او معبر او طريق عربات او ممشى او ساحة او ميدان او جسر خصوصياً كان ام عمومياً مطروقاً ام غـــير مطروق موجودا ام مقترحا انشاؤه بمقتضى اي مشروع ، وتشمل كافة الخنادق والاقنية والاخاديد ومجـــاري مياه المطر والعبارات والارصفة الجانبية وحرز السلامـــةوالاشجار والحمائل الكائنة على جانب الطريق والحيطان الواقية والاسيجة والحواجز والدرابزينات .

وتنصرف عبارة (خط الطريق) الى الحط الذي يبين حد الطريق من الجانبين .



وتشمل لفظة (مشروع) اي مشروع هيكلي او مشروع تفصيلي واني تعديل لمشروع هيكلي او مشروع للمشروع ميكلي او مشروع تفصيلي وفاقا لمقتضى الحال . ويراد بلفظة (الارتداد)الفسحة التي تفصل بين البناية وحد قطعة الارض القائمة عليها البناية او التي

وتنصرف عبارة(خارطة التقسيم) الى خارطة منظمة لتقسيم ارض الى قطعتين او اكثر وفاقا لاحكام المادة (١٩) من هذا القانون .

وتشمل عبارة (هذا القانون) كل نظام صادر بمقتضاه .

ويراد بلفظة (منطقة)مساحة من الارض اشيراليها على خارطة مشروع بالوان او خطوط او حواشى مميزة او بهذه او تلك لبيان كيفية استعال الاراضي والابنية الواقعة في المنطقة والدلالة على الانظمة المقررة لها في المشروع .

الفصل الثأني

المادة (٣) اللجنة المركزية

١ ـ تؤلف لجنة تعرف باسم لجنة التنظيم المركزية من :

أ _وزير الداخلية او من ينيبه ، ويكون رئيساً للجنة .

ب-أمين العاصمة .

جــرثيس النيابات العامة .

د ــ وكيل وزارة الاشغال العامة .

هـ ـ وكيل وزارة الصحة .

و ـ عضوين فنيين يعينها مجلس الوزراء بتنسيب من وزير الداخلية .

٢ ـ يؤلف النصاب القانوني للجنة المركزية من اربعة اعضاء ، واذا تســـاوت الاصوات يكون للرئيس صوت ثان او صوت مرجع .

٣ _ لجان الالوية :

تؤلف في كل لواء لجنة للتنظيم والابنية في اللواء من :

أ _ المحافظ او المتصرف ويكون رئيساً للجنة .

ب ممثل النائب العام .

جـ مثل وزارة الصحة .

د ـ ممثل وزارة الاشغال العامة .

﴿ ﴿ - عَضُو فَنِي مَلَّمُ فِي امْمُورَ تَنْظَيْمُ الْمُدَنَّ يَخْسُارُهُ وَزَيْرُ الدَّاخَلِيةُ .

ع - يؤنف النصاب القانوني للجنة اللواء من ثلاثة اعضاء واذا تساوت الاصوات يكون للرئيس صوت المجاه ثان او صوت مرجح .

* - يَحْقُ لَلْجُنَةُ اللَّوَاءُ أَنْ تَضَّمُ الَّيْهَا شَخْصًا أَوْ أَكْثُرُ لَمَّاعَدُتُهَا فِي أَيْضًا حَ مَثَاكُلُنَ التَّنظيم ويجب ان تطلب

من اللجنة المحلية ارسال مندوب عنها لحضور اية جلسة تعقدها للنظر في اي مشروع يؤثر في ارض او بناية تقع ضمن منطقة اختصاص اللجنة المحلية ويعتبر مندوب اللجنة المحلية عضواً غير مصوت .

 ٦ ـ تارس لجنة اللواء بالاضافة الى صلاحياتها ومهامها جميع صلاحيات ومهام اللجنة المحلية بشأن منطقة التنظيم الاقليمية الواقعة ضمن اللواء المؤلفة فيه لجنة اللواء الملكورة.

المادة (٤) اللجان المحلية

١ ـ اذا اصدر مجلس الوزراء امرآ ممقتضى احكـــام هذا القانون يفضي باعتبار منطقة اي مركز لواء
 منطقة تنظيم، يكون مجلس بلدية تلك المنطقة هو اللجنة المحلية التنظيم و الابنية في منطقة التنظيم المذكورة.

٢ ـ اذا اصدر مجلس الوزراء امراً بمقتضى احكام هذا القانون يقضي باعتبار اية منطقة عدامناطق مراكز الالوية منطقة تنظيم ، وكانت تلك المنطقة تشتمل على منطقة بلدية أو على قسم من منطقة بلدية ، يكون مجلس تلك البلدية هو اللجنة المحلية للتنظيم والابنية في منطقة التنظيم المذكورة الا اذا اوعز وزير الداخلية بمخلاف ذلك بناء على طلب رفعته اليه لجنة اللواء في ذلك الشأن .

٣ ـ اذا اصدر مجلس الوزراء امراً بمقتضى احكام هذا الفانون يقضي باعتبار اية منطقة منطقة تنظيم ، وكانت تلك المنطقة تشتمل على منطقة مجلس محلي او على قسم من منطقة مجلس محلي، يكون ذلك المجلس المحلي هو لجنة التنظيم والابنية في منطقة التنظيم المذكورة ، إلا اذا اوعز وزير الداخلية بخلاف ذلك بناء على طلب رفعته اليه لجنة اللواء في ذلك الشأن .

اذا اصدر مجلـــس الوزراء امرا بمقتضى احكام هذا القانون ، يقضي باعتبــار اية منطقة تنظيم ،
 خلاف منطقة التنظيم الاقليمية وكانت منطقة التنظيم المذكورة :

أ ـ تشتمل على منطقة بلدية او على قسم من منطقة بلدية غير ان وزير الداخلية اصدر امر الم يقضي بعدم اعتبار مجلس البلدية المذكورة لجنة محلية للتنظيم والابنية لمنطقة التنظيم المذكورة.
 فعندثذ تتألف لجنة الابنية والتنظيم المحلية لمنطقة التنظيم الآنف ذكرها ممن يلي :

١ _ الحاكم الاداري للمنطقة ويكون رئيسا للجنة .

٢ ـ رئيس البلدية .

٣ _ شخص يسميه مجلس البلدية .

٤ _شخص تسميه لجنة اللواء .

ه _ ممثل وزارة الصحة .

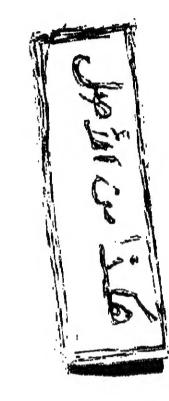
٦ _ مهندس البلدية (ان كان للبلدية مهندس)او مهندس البلديات او اي موظف فني

ينتدبه وزير الداخلية .

ب تشتمل على منطقة مجلس محلي او على قسم من منطقة مجلس محلي غير ان وزير الداخلية قداصدر امرآ بعدم اعتبار المجلس المحلي لجنة محلية للتنظيم والابنية لمنطقة التنظيم المذكورة فعندئذ تتألف لجنة الابنية والتنظيم المحلية لمنطقة التنظيم الآنف ذكرها ممن يلي :

١ _ الحاكم الاداري للمنطقة ويكون رثيساً للجنة .

٢ ـ رئيس المجلس الحلي :



John Collins

المادة (٦) صلاحيات وواجبات اللجان المحلية

١- تتولى اللجنة المحلية تنظيم انشاء الابنية وهدمها وتوسيع الطرق ، وتنسيقها وساثر الامور المنصوص عليها في احكام هذا القانون ، او في اي قانون آخر ، او في اي مشروع مقرر ، او في اي نظام صادر بمقتضاه .

٢ تتخذ اللجنة المحلية ، وفقاً لاحكام هذا القانون ، حميع التدابير الضرورية لتأمين تنفيذ ومراعاة احكام
 هذا القانون ، او اي مشروع مقرر ، واحكام اي نظام صدر ، او يعتبر انهصدر بمقتضاه .

"- نجوز للجنة اللواء ان تكلف اللجنة المحلية ، باشعار خطي ، ان تتخد التدابير المذكورة في الفقرة (٢) اما بوجه عام او في اية حالة خاصة ، واذا تخلفت اللجنة المحلية خلال المدة المضروبة في الاشعار عن القيام بما كلفت به فيه ، نجوز للجنة اللواء نفسها بموافقة رئيس الوزراء ان تتخذ تلك التدابير وخول من اجل ذلك كافة الصلاحيات المخولة للجنة المحلية ، وتحصل المصروفات التي تنفقها في سبيل ذلك من اللجنة المحلية .

المادة (٧) اللجان المشتركة

١- نجوز لرئيس الوزراء ان يأمر بتأليف لجنة مشتركة للتنظيم والابنية لاية منطقة من المناطق التي تشتمل على منطقتين او اكثر من مناطق التنظيم ، وتؤلف هذه اللجنة المشتركة من عضووا حد على الاقل من اعضاء اللجنة المحلية الواقعة في تلك المنطقة لكل منطقة من مناطق التنظيم ، بالاضافة الى أي شخص او اشخاص آخرين قد يعينهم في الامر .

٢- يا اللجنة المشتركة للتنظيم والابنية المؤلفة بالامر الصادر بمقتضى الفقرة (١) جميع الصلاحيات
 ويترتب عليها جميع الالتزامات المذكورة في ذلك الامر .

الفصل الثالث

منــاطق التنظيم

المادة (٨) تأليف مناطق التنظيم

ا يجوز لمجلس الوزراء ، بناء على طلب ترفعه اليه اية لجنة لواء ان يصدر أمرا يقضي باعتبار اية منطقة واقعة في ذلك اللواء منطقة تنظيم ، وينشر هذا الامر في الجريدة الرسمية ، واذا كانت تلك المنطقة تشتمل على منطقة بلدية ، او على منطقة مجلس من منطقة مجلس على او قسم من منطقة مجلس على او قسم من منطقة مجلس على ، يعرض الامر ايضا في دائرة البلدية او دائرة المجلس المحلي ، كما هي الحال ويوضع الامر موضع المنفيذ بعد مضي سبعة ايام من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية إلا اذا عين فيه تاريخ آخر لبدء العمل به .

٢- تعين لجنة اللواء حدود منطقة التنظيم ، وتدرج هذه الحدود في الامر الصادر بمقتضى الفقرة (١) .

٣- بالرغم عما ورد في هذا القانون ، ان كل منطقة من المناطق المدرجة في الحقل الاولىمن الذيل الاول ،
 وهي المناطق التي إعلنت مناطق تنظيم بالاوامر المدرجة في الحقل الثاني من الذيل ازاء كل منطقة منها ،
 تعتبر عند بدء العمل بهذا القانون انها مناطق تنظيم مؤلفة بأمر صادر من مجلس الوزراء بمقتضى هذه

٣ ـ شخص يسميه المجلس الحلي .

٤ ـ شخص تسميه لجنة اللواء .

مثل وزارة السحة .

٦ مهندس المجاس المحلي(ان كاناله مجاس المعلي مهندس) او مهنا مي البا ايات او اي موظف فني ينتدبة وزير الداخلية .

ج ــ لا تشتمل على منطقة بلدية ، اوعلى قسم من منطقة ، بلدية ، او على مجلس محلي او على قسم من منطقة مجلس على فعندند تتألف لجنة الابنية ، التنظيم الحدية من الاشتنساس الذين قا. يعينهم وزير الداخلية بناء على توصية لجنة اللواه ،

بالرغم ممــا ورد في قانون البلديات . او قانون الجال المحلية، يؤلف النصاب القانوني لكل لجنة علية تؤلف مقتضى هذه المادة من نصف عدد الاعضاء زائد واحد ، واذا تساوت الاصوات، يكون للرئيس صوت ثان او صوت مرجح .

٦ ـ أ ـ اذا كانت اللجنة المحلية المؤلفة لاية منطقة تنظيم بمقتضى هذه المادة هي مجلس البلدية ، او المجلس المحلي القائم في تلك المنطقة، بمارس ذلك المجلس في منطقة التنظيم المذكورة حميم الصلاحيات المخولة للجنة المحلية بمقتضى هذا القانون ، وتدفع الاموال او الرسوم الواجبة الدفع للجنة المحلية الى سنلوق البلدية او المجلس المحلي ، وتدفع المصاريف التي تنفق في هذا الشـــأن من ذلك الصندوق ، وان كان قسم من منطقة التنظيم المذكورة يقع خــارج منطقة البلدية او منطقة الحباس المحلي ،حسائل .

ب ـ اذا لم تكن اللجنة المحلية لاية منطقة تنظيم مؤلفة عقتضى هذه المادة ، هي مجلس البلدية او المجلس المحلي المحلي القائم في تلك المنطقة ، يجوز لوزير الداخلية ان يصدر تعليهات يبسط فيها الطريقة التي ينبغي على اللجنة المحلية ان تتبعها في ممارستها العسلاحيات المخولة لها ممقتضى هذا القانون ، ويجوز لوزير الداخلية ، بصورة خاصة ودون اجحاف بالصيغة العامة التي تنطوي عليها الصلاحية الآنفة الذكر، ان يصدر تعليهات تبين كيفية تحصيل الاموال او الرسوم المستحقة للجنة وطريقة دفع المصاريف التي تنفقها وكيفية اناطة ملكية اية ارض تحرزها في سياق ممارستها تلك الصلاحيات .

المادة (٥) احكام تتعلق بتزويد لجنة اللواءبالتفاصيل والمعاومات

١- يترتب على اللجنة المحلية لكل منطقة تنظيم، خلاف منطقة التنظيم الاقليمية، ان ترسل من حين الى آخر الى جلنة اللواء الواقعة فيه منطقة التنظيم المذكورة التفاصيل والمعلومات التي تكلفها لجنة اللواء بارسالها اللها بشأن ما تحتاج اليه منطقة التنظيم من توسيع في الطرق ، واعداد طرق جديدة اوساحات عامة ، واليه المور اخرى يكون الفصل فيها من اختصاص اللجنة المحلية ، والاتجاه المحتمل للعمران في تلك المنطقة وصفة ذلك العمران .

٢ يترتب على منظم المدن الحكومي ان يرسل من حين الى آخر الى لجنة كل لواء التفاصيل والمعلومات التي تكلفه لجنة اللواء بارسالها اليها بشأن ما تحتاج اليه منطقة التنظيم الاقليمية الواقعة في ذلك اللواء من توسيع في الطرق ؛ واعداد طرق جديدة وساحات عامة ، وإية امور اخرى يكون الفصل فيها من توسيع في الطرق ؛ واعداد طرق الحمران في تلك المنطقة وصفة ذلك العمران .

المادة و تعتبر حدودها الواردة في الامر الذي اعانت فيه منطقة تنظم مدن، انها معينة من قبل لجنة اللواء ومدرجة في امر من المرصادر من مجلس الوزراء الفي اي امر من المراددة في الحقل الثاني من الذيل الاول كأنه امر صادر منه عقتضي هذه المادة .

المادة (٩) تقييد تقسم الاراضي في منطقة التنظيم

لا يجوز لاي شخص ان يقسم أية ارض ، او يسجل في سجل الاراضي اي تقسيم لارض واقعة في منطقة تنظيم الى قطع تقل مساحة اية قطعة منها عن عشرة دونمات مترية ، الإبمقتضى خارطة تقسيم وافقت اللجنة المحلية عليها بمقتضى المادة (١٩) من هذا التمانرن ، ووفقا لتلك الخارطة وكل تقسيم لارض واقعة تنظيم وكل تسجيل يجري بشأنها خلافا لاحكام هذه المادة يعتبر باطلا .

الفصل الرابع

المادة (١٠) المشروع الهيكلي

١- يترتب على كل لجنة محاية ان ترفع الى لجنة اللواء خلال المدة التي تعينها اللجنة الاخيرة، مشروع تنظيم هيكلها يتناول الاراضي الواقعة في منطقة التنظيم كلها او بعضها ويرمي بوجه عام، الى مراقبة العمران في الاراضي المشمولة في المنطنة وتأمين الضروريات الصحية الوافية والمواصلات والنظارة واسباب الراحة فيما يتعلق بتخطيط تلك الاراضي وكيفية استعالها وحفظ الابنيه القائمة عليها في واسباب الراحة فيما يتعلق بتخطيط تلك الاراضي وكيفية استعالها وحفظ الابنيه القائمة عليها في ذلك الحين، وتحقيق الاغراض الاخرى من الناحية المعارية او التاريخية ، او اية غاية اخرى ، والابقاء على المناظر الطبيعية او المجملة ، وصيانة النظارة الحالية في تلك المنطقة بوجه عام .

٢ ــ دون اجحاف بالصلاحيات المخولة للجنة المحلية عقتضى هذا القانون يجوز للجنة المحلية وبجب عليها
 اذا ماكلفتها لجنة اللواء أن تضمن أي مشروع هيكلي . احكاماتتناول الامور المبسوطة في المادة (١٢)
 كلها أو بعضها ، والامور التالية كلها أو بعضها :

أ ــ انشـــاء طرق جديدة وتعبيد الطرق الموجودة في ذلك الحين ، وتحويل اتجاهها وتوسيعها وتغييرها واقفالها .

ب_تعيين خطوط البناء والارتدادات .

ج ــ مجاري الصرف بما فيها المجارير العمومية المتعلقة بالتنقيه والتصريف .

د_ مشروع الميـــاه .

هـ تحديد المناطق ، او المواقع او الابنية التي يجوز تعاطي بعض الحرف والصناعات فيها ، اوالتي يحظر تعاطي بعض الحرف اوالصناعات فيها ، اوالتي محتفظ بهابالكلية للسكن او الزراعة او لاية غايات اخرى .

و – فرض شروط وقيود بشأن مساحة الارض التي يجوز البناء عليها ، والقسحة الواجب تركها حول المباني ، وارتفاع ونوع المباني التي يسمح باقامتها في اية منطقة من المناطق او في اية منطقة بالتخصيص .

ـــ تحديد الاراضي الهصصة للمساحات العمومية والحصوصية والمناطق الطبيعية المحتفظ بها ،او المخصصةلاية غايات عامة الحرى :

حــ الاحتفاظ بارض كمواقع للمطارات ، والمواثي والمرافي ومحطات سكك الحديد ومحطات الباصات او لاستعالها لاية خدمات عمومية اخرى .

ط ــ الاحتفاظ باراض كمقابر ، والاشراف على المقابر ومراقبتها واغلاق المقابر الحالية .

ي ــ تحديد الاراضي التي بجوز فتح المحاجر فيها، او استخراج الحصى او التراب منها والشروط التي بجري بمقتضاها التحجير ، او الاراضي التي بحظر التحجير فيها .

له ــ تسجيل الاراضي المحتفظ بها للطرق، او للساحات العامة او لاية غايات عامة اخرى باسم الحكومة ، او باسماي مجلس بلدية ، او مجلس محلي، او ايةسلطة محلية اخرى .

ل _ الموافقة على الشركات او الجمعيات او النقابات التي تضطلع بمشروع او مشاريع اسكان، والشروط التي يترتب العمل بها حين القيام بمشروع الاسكان المذكور أو مشاريع الاسكان الآنف، ذك ها .

م ــ الشروط التي يجوز بموجبها التخفيف من احكام المشروع ، والشخص او الاشخاص الذين منحون هذا التخفيف .

ن _ فرض النزام على مالك اية ارض !و بناية ، بان يمنح مالك اية ارض او بناية مجاورة اوسلطة محلية ، حق المرور للمجاري ، او المجارير ، او انابيب المياه ، او اقنية مياه الامطار .

س_ الاستئنافات التي يقدمها الاشخاص المتضررون منجراء رفض اللجنة المحلية منح موافقتها او تقديم توصيتها بشأن أية مسألة من المسائل التي تتطلب منح موافقتها او تقديم توصيتها بمقتضى المشروع على ان تراعى في ذلك احكام هذا القانون .

ع ـ تفويض لجنة اللواء أو اللجنة المحلية اية صلاحية من الصلاحيات المخولة لها بمقتضى المشروع الى الرئيس أو الى اي شخص آخر ، أو كليها معاً ، أو الى لجنة ، من اجل تنفيذ غايات المشروع على انتراعى في ذلك احكام هذا القانون .

٣ ـ يرفق المشروع لخارطة أو بخرائط للمنطقة التي يسري عليها ٠

إذا تخلفت اية لجنة محلية عن تقديم مشروع بعد تكليفها بذلك وفقاً لاحكام هذه المادة ، يجوزللجنة اللواء بموافقة رئيس الوزراء ، ان تعد المشروع بنفسها ويعتبر المشروع الذي تعده لجنة اللواء ايفاء بجميع الغايات المقصودة من هذا القانون ، انه مشروع هيكلي اعدته اللجنة المحلية .

المادة (١١) القيود التي تفرض على الابنية من جراء اعداد مشروع هيكلي أو تفصيلي أو ادخال تعديل عليه

١ - حالما تتخذ اللجنة المحلية قراراً باعداد مشروع تنظيم هيكلي ، لجميع او بعض الاراضي الواقعة في منطقة التنظيم التابعة لها ، أو حالما تتخذ اللجنة قراراً بادخال تعديل على اي مشروع هيكلي مقرر تنشر اعلانا في الجريدة الرسمية وفي الاوساط المحلية تذكر فيه ان المشروع المتعلق بتلك المنطقة أو التعديل الذي ادخل عليه ، حسب مقتضى الحال ، وهو في دور التحضير ، ويجوز للجنة المحلية بموافقة لجنة اللواء بعد نشر هذا الاعلان ان تعين الشروط التي يجوز بمقتضاها اصدار رخص البناء في المنطقة المشمولة في المشروع أو في التعديل المقترح .

٢- بعد ايداع مشروع التنظيم الهيكلي أو التفصيل أو التعديل الذي اجرى في اي منها عملا باحكام المادة
 (١٤) من هذا القانون ، لا تصدر اللبعثة المجلية رخصة بناء في المنطقة المشمولة بالمشروع أو بالتعديل
 لا تتفق وذلك المشروع أو التعديل الا بعد الحصول على موافقة لجنة اللواء كتابة

Charles of the same of the sam

John Con 12 Con

المادة (١٢) المشروع التفصلي

5 Pale

Mary the

ا ـ أ ـ يجوز للجنة المحلية في اي وقت من الاوقات ، ان تعد مشروع تنظيم تفصيلي لاية ارض واقعة في منطقة التنظيم التابعة لها أو انتوافق على تطبيق اي مشروع اقترحه جميع مالكي تلك الارض،أو اي فريق منهم بعد تعديله أو دون تعديل، ولا يعمل بذلك المشروع الا يعداقتر انه بموافقة لجنة اللواء التي يجور لها ان ترفض الموافقة عليه مالم تجرفيه التعديلات وتراع بشأنه الشروط التي تستصوبها . بدفي حالة اختلاف وجهتي نظر اللجنة المحلية ولجنة اللواء فيها يتعلق بأي مشروع تفصيلي قدم بحوجب الفقرة السالفة يحال المشروع الى اللجنة المركزية التي يكون قرارها نهائياً .

٢ - يجوز ان يتناول المشروع التفصيلي الذي يعد او يوافق على تعلبيقه بمقتضى هده المادة الامور المعينة في الفقرة (٢) من المادة (١٠)، كلها أوايا منها وان يتناول ايضا الامور التالية ، كلها اوايامنها .
 أ ــ تقسيم الاراضي الى مناطق بناء ومواقع بناء وشكل القطع والحد الادنى لطول الواجهة الامامية لقطع البناء .

ب- تخصيص الاراضي للمنافع العامة على اختلاف انواعها، بما في ذلك الطرق ، والساحات والحدائق والمنتزهات ، والمدارس، واما كنالعبادة، والملاعب ورحبات السيارات والمطارات والمواني، والمرافي، وعطات سكك الحديد ومحطات الباصات، والاسواق والمسالخ ، والمقابر ،

ج ـ تخصيص طرق أو ساحات عامة للجمهور .

د ــ منع القاء النفايات والقماماتوالتصرف بها وتنظيم ذلك ومراقبته .

هـــ الانارة والقوة الكهرباثية وتقرير مواقع الاسلاك الكهربائية الاحتياطية .

و ــ بيان مواقع الابنية المخصص استعالها لمقاصد خاصةو تخطيط المناطق الخاضعة لشروط مقيدة .

ز ــ المحافظة على المواقع ذات الاهمية الاثرية أوالمناظر الجميلة، والابنية والاماكن المستعملة لمقاصد دينية ، والمقابر ، والابنية والاماكن التي لها حرمة دينية .

ح ــالغاء المناطق المزدحمة والمكتظة بالسكان واعادة انشائها، واعادة انشاء المناطق المبينة جزئياً التي بني عليها بصورة ترى معها اللجنة المحلية ان القيام بالبناء الاضافي فيها قديؤ دي الى ازدحامها أو اكتظاظها وفرض شروط خاصة لمنع رخص البناء في تلك المناطق .

ط الامتلاك الاجباري ، من قبل مالك اي فناء ليس بالمساحة والشكل الله ين يتطلبها المشروع في الفناء ، لجميع او بعض اية قطعة ارض او قطع (ويشار اليها فيما بلي « بالقطعة اوالقطع المتممة) تجاور قطعة الارض خاصته التي لا يملكها ، بحيث تصبح قطعة الارض خاصته مضافة اليها قطعة الارض او القطع المتممة فناء بالمساحة والشكل الله ين يتعلبها المشروع واضافة قطعة او القطع المتممة به وتسجيلها باسمه في سجلات الاراضي ، وتقرير مبلغ التعويض اللي يترتب عليه دفعه الى مالك او مالكي قطعة الارض او القطع المتممة وكيفية دفعه اما عن طريق التحكيم اوخلافه

ى - اعادة تخطيط اية منطقة لم يجر تخطيطها وفقا لاي مشروع مقرر ينطبق عليها ، او اية منطقة وان كانت في الاصل قد خططت وفقا لدلك المشروع المقرر ، الا إنها لم تخطط وفقا لاي تعديل ادخل على المشروع المقرر الدكور، او وفقا لاي مشروع مقرر استعيض به عنه، وتخصيص منطقة المنطقة المنط

منفر دين او مجتمعين، (ويشار الى هذه الاراضي فيما يلي بالقطع الاصلية) التي تكون بسبب شكلها، او موقعها او مساحتها او لاي سبب اخر مطابقة لذلك المشروع المقرر او التعديل الذي ادخل عليه او المشروع المقرر الذي استعيض به عنه ، حسبما تكون الحال، وتقع على اقرب ما يمكن في جوار القطع الاصلية للمالكين الذين خصصت لهم تلك القطع قبل اقتطاع اي قسم منها على ان لايتجاوز ربع مساحتهالاية غاية من الغايات المعينة في قانون الاستملاك، مساوية في مجموع مساحة القطع الاصلية العائدة للمالكين الذبن خصصت لهم تلك القطع واضافة قطع الاراضي الجديدة باسم مالك او باسماء مالكي القطع الاصلية الذين خصصت لهم وتسجيلها باسمه او باسمائهم في سجلات الاراضي ودفع التعويض اذا كانت قد انشئت ابنية بصورة مشروعة في تلك المنطقة ، لا بخلاف ذلك ، عن اي هذم او تغيير يجري في تلك الابنية مماينبغي القيام به كيما يصبح في الامكان اهادة تخطيط تلك المنطقة .

ك ــ تخصيص قطع اراض لاي مالك اخدت ارضه في سبيل المشروع .

ل_ مراقبة مواقع الآبنية ومساحتها وارتفاعها وشكلها وهندستها ومظهرها الخارحي بها في ذلك تجديد وتحسين الابنية الموجودة من قبل مالكيها خلالالمدة التي تعينها اللجنة المحلية .

م ــ غرس الاشجار والمحافظة عليها .

ن_عدد الابنية التي يجوز انشاؤها علىقطعة الارض وعدد الشقق التي تتألف منها كل بناية وعدد الغرف التي يجوز ان تتألف منها اية بناية او شقة .

س_ بيان الصلاحيات الخاصة التي تناط باللجنة المحلية او بايشخص آخر من اجل تنفيذ غايات المشروع ، كلها او اي منها

ع ـ اية شروط خاصة لمارسة هذه الصلاحيات فيما يتعلق بالاعلانات والاشعارات والاخطارات وخلافها .

ف. نفقات المشروع ، بمافي ذلك نفقات اعداده وتنفيله . ٣ ـ يرفق المشروع بخارطة او بخرائط المنطقة التي يسرى عليها .

المادة (١٣) للجنة اللواء ان تطلب تحضير مشروع تفصيلي

١ ـ اذا اقتنعت لجنة اللواءبضرورة وضعمشروع تنظيم تفصيلي من قبل اية لجنة محلية لاية ارض واقعة ضمن منطقة التنظيم ، يجوز لها ان تكلف تلك اللجنة المحلية باعداد ذلك المشروع وتقديمه اليها والقيام بكل ما هو ضروري لتنفيذه في حالة اقترانه بموافقتها .

٢ ـ اذا تخلفت اللجنة المحلية عن تقديم المشروع بعدتكليفها بذلك وفقا الاحكام هذه المادة يجوز للجنة اللواء بموافقة رئيس الوزراءان تعدالمشروع التفصيلي بنفسها ويعتبر المشروع الذي تعده لجنة اللواء ايفاء بجميع الغايات المقصودة من هذا القانون انه مشروع تفصيلي اعدته اللجنة المحلية .

٣ ـ ترسل لجنة اللواء نسخا من المشروع المعد بموجب الفقرة (٢) من هذه المادة الى اللجنة المحلة لابداء مطالعتها بشأنه ، خلال خسة عشر يوما من تاريخ استلامها نسخ المشروع ومن ثم يحال المشروع مع مطالعات اللجنة الحلية الى اللجنة المركزية التي يجوزلها ان ترفض الموافقة عليه او ن تعدله او ان تضع ماتستصوب من الشروط بشأنه .

٤ ـ تسري اخكام المواد ١٤ ، ١٥ ، ١٧ من هذا الفانون على المشاريع التي تعد بموجب الفقرة (٢) من
 هذه المادة وفي هذه الحالة وايفاء بجميع الغايات المقصودة من هذا القانون تقوم لجنة اللواء بوظائف
 اللجنة المحلية وتحال صلاحيات لجنة اللواء الى الملجنة المركزية .

المادة (١٤) نشر المشاريع

ا . تودع نسخ المشاريع الهيكلية والتفصيلية والخرائط الملحقة بها لدى مكتب اللجنة المحلية ويباح الاطلاع عليها مجانا لجميع ذوي الشأن، وينشر اعلان ايداعها على الوجه المذكور في الجريدة الرسمية، ويعرض في دائرة البلدية اذا كان المشروع يشتمل على منطقة بالدية او قي دائرة المجلس الحي اذا كان المشروع يشتمل على منطقة مجلس محلي ، او قسم من منطقة مجلس محلي او في المكان الذي تعلق فيه عادة الاعلانات العمومية في منطقة المشروع، اذا كان المشروع لايشتمل على منطقة بلدية او منطقة مجلس محلي او على قسم من اي منها .

٢ ـ بالاضافة الى ما تقدم ، يبلغ اعلان ايداع المشروع الى :

أ ـ اية لجنة او سلطةاخرىقد تؤلف لحاية المواقع المقدسة في المملكة فيما اذا كانت اية ارض من الاراضي التي يتناولها المشروع مكانا مقدسا او تقع بحبوار مكان مقدس .

بـ اللجنة المحلية لكل منطقة تنظيم مجاورة لمنطقة التنظيم التي تقع فيها الارض التي يتناولها المشروع ·

ج ـ اللجنة المحلية لكل منطقة تنظيم ، خلاف منطقة التنظيم التي تقع فيها الارضالتي يتناولها المشروع ، المؤلفة في اللواءالذي تقع فيه الارض المذكورة ، اذا كانت الارض واقعة في منطقة تنظيم اقليمية.

د ـ وحيثًا امكن ، الى اصحاب الاراضي المشمولة بالمشروع غير مقدمة واصحاب الاراضي المجاورة
 وذلك في حالة المشاريع المقدمة من قبل المالكين او بعضهم .

المادة (١٥) الاعتراض على المشروع

١ - بحوز لجميع ذوي المصلحة في الاراضي او الابنية او الاملاك الاخرى المشمولة باي مشروع اودع بمقتضى احكام المادة (١٤) من هذا القانون ، سواء بصفتهم من اصحاب الاملاك او باية صفة احرى ان يقدموا اعتراضاتهم عليه الى مكتب اللجنة المحلية خـــلال شهرين من تاريخ نشر اعلان في الجريدة الرسمية بايداع ذلك المشروع او خلال المدة المحدودة التي تعينها لجنة اللواء في اية حالة خاصة او صنف من الحالات الحاصة .

٢ - ترسل اللجنة المحلية جميع الاعتراضات الى لجنة اللواء مرفقة بتقرير عنها وتنظر لجنة اللواء في كل اعتراض بمفرده وتبلغ المعترض بواسطة اللجنة المحلية جوابا على اعتراضه متضمنا اما رفض الاعتراض واما ادخال تعديل على المشروع على اثر تقديم الاعتراض .

المادة (١٦)اقرار المشهروع الهيكلي ووضعه موضع التنفيد

بطلب منحها تفويضا بوضع المدة المعينة للاعتراض على المشروع الهيكلي ان تتقدم الى وزير الداخلية بطلب منحها تفويضا بوضع المشروع موضع التنفيذ، ويرفق الطلب بنسخ من المشروع والخرائط معييان المسلم ا

تفويضا بوضع المشروع موضع التنفيذ ، بتعديل او دون تعديل ، ويكون قراره في ذلكالشأن نهائيا.

- ٧ ـ اذا اقر وزير الداخلية وضع المشروع موضع التنفيذ بمقتضى الفقرة (١) من هده المادة ينشر اعلان بذلك في الجريدة الرسمية ، ويعرض في دائرة البلدية ، اذا كان المشروع يشتمل على منطقة بملدية ، اوعلى قسم من منطقة بملدية او يمرض في دائرة المجلس المحلي اذا كان المشروع يشتمل على منطقة مجلس محلي او قسم من منطقة مجلس محلي او في المكان الذي تعلق فيه عادة الاعلانات العمومية المتعلقة بمنطقة المشروع اذا كان المشروع لايشتمل على منطقة بملدية او منطقة مجلس علي او قسم منها ، وتودع نسخ من المشروع و الخرائط كما اجازها وزير الداخلية لدى مكتب اللجنه المحلية حيث يباح الاطلاع عليها لذوي الشأن ، وينشر اعلان بذلك في الجريدة الرسمية .
- ٣ ـ يوضع المشروع موضع التنفيذ في التاريخ الذي يعينهوزير الداخلية ويشترط في ذلكانه اذا لم يعين وزير
 الداخلية تـــاريخا لنفاذ المشروع يوضع المشروع موضع التنفيذ بعد خمسة عشر يوما من تاريخ نشر
 اعلان في الجريدة الرسمية بايداعه لدى مكتب اللجنا المحلية .

المادة (۱۷) اقرار المشروع التفصيلي وتنفيذه

١ ـ بجوز للجنة اللواء ، بعد مرور المدة المعينة لتقديم الاعتراض على المشروع التقصيلي ان تقر وضع المشروع موضم التنفيذ .

- ٢ اذا اقرت لجنة اللواء وضع المشروع موضع التنفيذ بمقتضى الفقرة (١) من هذه المادة ينشر اعلان بذلك في الجريدة الرسمية ويعرض في دائرة البلدية اذا كان المشروع يشتمل على منطقة بلدية اوعلى قسم من منطقة بلدية، او يعرض في دائرة المجلس المحلي اذا كان المشروع يشتمل على منطقة مجلس محلي او قسم من منطقة مجلس محلي او في مكان الذي تعلق فيه عادة الاعلانات العمومية المتعلقة بمنطقة المشروع اذا كان المشروع لايشتمل على منطقة بلدية او منطقة مجلس محلي او قسم منها وتودع نسخ من المشروع والخرائط كما اجازتها لجنة اللواء في مكتب اللجنة المحلية ، حيث يباح الاطلاع عليها لذوي الشأن وينشر اعلان بدلك في الجريدة الرسمية .
- ٣ ـ يوضع المشروع موضع التنفيذ في التاريخ الذي تعينه لجنة اللواء: ويشترط في ذلك انه اذا لم تعين لجنة اللواء تاريخا لنفاذ المشروع ، يوضع المشروع موضع التنفيذ بعد مضي خسة عشر يوما من تاريخ نشر اعلان في الجريدة الرسمية بايداعه لدىمكتب اللجنة المحلية .

المادة (١٨) صلاحية تعديل المشروع الهيكلي او التفصيلي او وقف العمل به او الغاؤه

- ١٠ ـ يجوز للجنة المحلية وبموافقة لجنة اللواء ان تعدل اي مشروع تفصيلي او ان توقف العمل به او ان تلغيه كما يجوز لها بموافقة لجنة اللواء وبعد الحصول على تفويض بدلك من وزير الداخلية ان تعدل اي مشروع هيكلي او ان توقف العمل به او تلغيه .
- ٢ ـ أ ـ يودع كل تعديل كهذا مرفقا بالخارطة ان كان ثمة خارطة ويوضع موضع التنفيذ بالصورة التي يودع وينفذ فيها المشروع الهيكلي اوالتفصيلي وينشر الاعلان المتعلق بايداع التعديل ويعرض بالصورة التي ينشر ويعرض فيها الاعلان المتعلق بايداج المشروع الهيكلي او التفصيلي وتسري احكام المواد



 ١٤ او ١٥ او ١٦ او ١٧من هذا القانون حسب مقتضى الحال مع اجراء التغييرات الضرورية فيهاكما لوكان التعديل المذكور هو مشروع هيكلي او مشروع تفصيلي .

ب تودع نسخة من القرار الذي اتخذته اللجنة الحلية بايقاف العمل باي مشروع هيكلي او مشروع تفصيلي او بالغاثه وينفذ القرار المذكور حسب الاصول المتبعة في ايداع وتنفيذ المشاريع الهيكلية اوالتفصيلية ، وينشر الاعلان المتعلق بايداع القرار ويعرض بالصورة التي ينشر ويعرض فيها الاعلان المتعلق بايداع الميكلي او التفصيلي ، وتسري احكام المواد ١٤ او ١٥ او ١٦ او ١٧ من هذا القانون حسب مقتضى الحال ، مع اجراء التغييرات الضرورية فيها كما لوكان ذلك القرار هو مشروع هيكلي او مشروع تفصيلي .

٣- يجوز تعديلاي،مشروع تقسيم وضع •وضع التنفيذ ،مقتضى قانون تنظيم المدن المعمول به حين نفاذ هذا القانون او ايقاف العمل به او الغاؤه بمقتضى احكام هذه المادة كما لوكان مشروعا تفصيليا .

المادة (١٩) خرائط تقسيم قطع الاراضي

١- يجوز لما لك اية ارض واقعة في منطقة ينتلبق عليها مشروع مقرر ويترتب عليه اذا كلفته اللجنة المحلية يأشعار ان يزود اللجنة الحاية خلال المدة المذكورة في الاشعار خارطة تقسيم تلك الارض من اجل موافقتها عليها .

ويشترط في ذلك انه في حالة امتناع مالك اى ارض عن تنفيد طلب اللجنة المحلية خلال المدة المقررة بالاشعار ، يجوز لها ان تعهد لمن تشاء ان يقوم بتحضير خارطة التقسيم المطلوبة على نفقة المالك وتستوفى كافة الرسوم والتكاليف في مثل هذه الحالة بنفس الطريقة التي تستوفى فيها ضرائب البلدية

٢ _ ينبغي ان تبين خارطة التقسيم بوضوح حدود الارض التي تنطبق عليها وحدود القطع التي تنوي تقسيم الارض اليها ، والطريق او الطرق المبينة على الخارطة المرفقة بالمشروع المقرر الذي ينظبق على المنطقة الواقعة فيها الارض التي تؤدي إلى كل قطعة من هذه القطع وسائر التفاصيل الاخرى التي تطلبها اللجنة المحلية كيا تتمكن من تقريرما اذا كان التقسيم المبين على خارطة التقسيم ينطبق على المشروع المقرر الملكور ،

٣ ــ لا يجوز للجنة المحلية الا بتفويض من قبل لجنة اللواء ان توافق على خارطة التقسيم الا اذا كانت كل قطعة من الفطع المنوى تقسيم الارض اليها التي تنطبق عليها خارطهالتقسيم وتؤدي اليهاطريق او طرق مبينة على الخارطة المرفقة بالمشروع المقرر الذي ينطبق على المنطقة الواقعة فيها الارض وكان التقسيم المبين على خارطة التقسيم ينطبق على المشروع المقرر المذكور .

٤ ــاذا رفضت اللجنة المحلية الموافقة على خارطة التقسيم المقدمة وفاقا لمشروع مقرر يجوز لمالك الارض التي تتعلق بها خارطة التقسيم ان يطلب اليها خلال شهرين من تاريخ تبليغه الرفض المذكوران تحيل اللجنة المحلية المسألة الى لجنة اللواء ويكون القرار الذي تتخذه لجنة اللواء هذه بشأنها نهائيا .

اذا وانقت اللجنة المحلية او لجنه اللواء على خارطة تقسيم عقتضى هذه المسادة تتخذ اللجنة المحلية الاجراءات لكتابة بيان على الصفحة الاولى من الخارطة موقع من رئيس اللجنة المحلية يفيد ان التقسيم هذو وفي المشروع المقرر المنطبق على المنطقة الواقعة فيها الارض التي تتعلق بها خارطة التقسيم وان خارطة

التقسيم قد وافقت عليها اللجنة المحلية او لجنة اللواء حسبها تكون الحال ويترتب بعدئد على مدير دائرة تسجيل الاراضي بناء على طلب يقدمه مسالك تلك الارض ان يوعز بتسجيل التقسيم في سجلات الاراضي .

٣- يجوز للجنة المحلية من حين الى آخر وبتفريض من لجنة اللواء بعد ارسالها اشعاراً الى مالك اية ارض تتعلق بها خارطة التقسيم تعلمه فيه بعزمهاعلى تعديل او ايقاف العمل مخارطة التقسيم المذكورة او الغاؤها ، والنظرفي اي اعتراض يقدمه اليها المالك المذكور خلال شهرين من تاريخ اشعاره بذلك ان تعدل او توقف العمل مخارطة التقسيم المذكورة او ان تلغيها .

٧ اذا عدلت اللجنة المحلية خارطة تقسيم او اوقفت العمل بها او الغتها بمقتضى الفقرة (٦) من هذه المادة يترتب عليها ان ترسل الى مدير دائرة الاراضي شهادة بذلك الثان مرقعة من رئيسها ويترتب على مدير دائرة الاراضي حين استلامه تلك الشهادة ان يتخذ التدابير لادراج القيود المقتضاة في سجلات الاراضي .

المادة (٢٠) الحد الاعلى لمدة الاستعال المخالف

١- يجوز المجنة المحلية من حين الى آخر بعد وضع اي مشروع من المشاريع موضع التنفيذ والحصول على تفويض بذلك من جانة اللواء ان تعد قائمة بجميع الابنية الواقعة في المنطقة التي يتناولها المشروع المستعملة استعالا مخالفا او التي تعتبر من الابنية المخالفة بسبب تنفيذ المشروع وان تقرر عملاباحكام هذه المادة الحد الاعلى المدة (ويشار اليهافيا يلي بالحد الاعلى لمدة الاستعال المخالف) التي يجوز فيهابقاء استعال تلك الابنية كأبنية مخالفة او بقائها كابنية مخالفة حسب مقتضى الحسال على ان لانتجاوز هذه المدة عشرين سنة .

٢ — اذا اعدت اللجنة المحلية عملا بالصلاحية الحفولة لها او تنفيذا للواجب المترتب عليها بمقتضى الفقرة (١) من هذه المادة القائمة المذكنورة في تلك الفقرة تسري على تلك القائمة احكام الفقرة (١) من المادة (١٤) والمادتين ١٠و١٧ مع اجراء التغييرات الضرورية فيهاكما لوكانت تلك الفائمة مشروعا تفصيليا وينبغي ان يذكر في كل اعلان ينشر وفاقا لاحكام الفقرة (١) من المادة الرابعة عشرة على الوجه الذي طبقت فيه وفاقا لما هو مذكوراعلاهان اللجنة المحلية تنوي تعيين الحد الاعلى لمدة الاستعال المخالف فيما يتعلق بالابنية المدرجة في ثلك القائمة .

٣ ــ لدى اعداد الفائمة المشار اليها في الفقرة (١) عملا باحكام الفقرة (٢) تشرع اللجنة المحلية في تعيين الحد الاعلى لمدة الاستعال المخالف لكل بناية من الابنية المدرجة في القائمة الحدة بعين الاعتبار جميع الظروف بما في ذلك ما يلي :

أ ــ المدة التي يحتمل ان تبقى فيها كلبناية قائمة بالنظر لقدمها وحالتها .

بــالمدة التي يمكن فيها الانتفاع من البناية انتصاديا وجني ايراد منها .

جـ مدى الاستعال المخالف وماهيته .

اذا كانت اللجنة المحلية عملا بالصلاحية الهولة لها او تنفيذا الواجب المترتب عليها بمقتضى هذه المادة قد قررت الحد الاعلى لمدة الاستعمال المخالف لاية بناية من الابنية يعمل باحكام الفقرة (١) من



القرار مشروعا تفصيليا .

بعد انقضاء الحد الاعلى لمدة الاستعال المخالف لاية بناية من الابنية المقررة وفاقا لاحكام هذه المادة
يبطل الاستعال المخالف او تغير البناية المستعملة استعمالا مخالفا على وجه تصبح فيه مطابقة او تهدم
او تزال حسب مقتضى الحال ولا يدفع تعويض الى مالك تلك البناية بسبب ابطال استعالها او تغييرها
او هدمها او ازالتهاوفاقا لمقتضى الحال:

ويشترط في ذلك انه يجوز للجنة المحلية بعد الحسول على تفويض من لجنة اللواء ان تبلغ المالك قبل انقضاء الحد الاعلى لمدة الاستمال المخالف للبناية المذكورة وفاقا لاحكام هذه المادة اشعاراً كتابياً اذا رأت ذلك ضروريا توعزاليه بابطال استمال البناية استمالا مخالفا او تغيير تلك البناية او هدمها او ازالتها حسب مقتضى الحالواذا راعى مالك تلك ابناية مقتضيات الايعاز المذكوريحق له الحصول على تعويض غير انه يؤخذ بعبن الاعتبار عند تقدير مقدار التحويض الامر الواقع وهو ان البناية المخالفة كانت ولا بدان تغير او تهدم او تزال في مدةلا تشجاوز الحدالاعلى للمدة التي سمح باستعالها فيها استعالا مخالفا دون دفع تعويض .

المادة (١٤) والمادتين ١٥و١٧ مع اجراء التغييرات الضرورية فيها فيما يتعلق بقرارها هذاكما لوكان

الفصل الخامس

الرخص

المادة (۲۱)منح الرخص

لا يجوز الشروع في شغل يتطلب القيام به الحصول على رخصة ولا يجوز استعال اية بناية او ارض استعالا يتطلب الحصول على رخصة الى ان تصدر رخصة بذلك الشغل او الاستعال ولا تمنح اللجنة المحلية اية رخصة بشأن اية ارض اوبناية في اية منطقة تنظيم الا اذا كان الشغل او العمل الاخر المنوى اجراؤه والمطلوب الرخصة بشأنه مطابقا للنظام الساري على تلك المنطقة والصادر بمقتضى احكام هذا القانون بشأن المنطقة القانون واذا كان قد وضع اي مشروع هيكلي او تفصيلي بمقتضى احكام هذا القانون بشأن المنطقة التي تقع فيها الارض او البناية فلاتمنح اللجنة المحلية الرخصة الا اذا كان الشغل او العمل متفقاوذلك المشروع ومطابقا لشروطه .

المادة (۲۲) رقع استثناف ضد اصدار الرخصة او رفض اصدارها

يجوز لكل من تضرر من جراء رفض اللجنة المحلية اصدار رخصة له ان يطلب الى اللجنة المحلية الحلية الحلال شهر واحد من تاريخ تبليغه رفض منحها ان تحيل طلبه الى لجنة اللواء ومن ثم يحال الطلب الى اللجنة الملكورة فاذا جاء قرار لجنة اللواء مؤيدا لقرار اللجنة المحلية يعتبر نها ثيا واذا اختلفت اللجنتان، يحق للجنة المحلية طلب عرض الخلاف على اللجنة المركزية خلال شهر من تاريخ تبليغها قرار لجنة اللواء ويكون قرارها قطعيا .

المادة (٢٣) التخفيف من القيود

ويجوز النجلة المنجلية ، إذاء على طلب طالب الرخصة وبعد الخصول على موافقة لجنة اللواء ان تدخ حين

اصدارها الرخصة تخفيفا من اي قيد يقضي به اي مشروع مقرر او نظام داخلي صدر او اعتبر انه صدر بمقتضى هذا القانون اما بدون شرط او قيد او مع مراعاة بعض الشروط: ويشترطني ذلك انلا تمنح اللجنة المحلية التخفيف من القيود المذكورة الا اذا :

أ ـ اقتنعت بان مالكي اية اراض او ابنية ترى انها قد تتضرر من جراء منح ذلك التخفيف قد
 اتبحت لهم فرصة معقولة للاعتراض على منح ذلك التخفيف .

بــوانها قد نظرت في اية اعتراضات اودعها لديها مالكو تلك الاراضي او الابنية خلال المدة التي تراها اللجنة المذكورة معقولة .

المادة (٢٤) احالة الطلب الى لجنة اللواء

يجوز لرئيس اللجنة المحلية او لاي عضوين من اعضائها لا يوافق او لا يوافقان على اي قرار تتخذه اللجنة المحلية بشأن طلب قدم للحصول على رخصة ان يطلب او يطلبا الى اللجنة المحلية المذكورة احالة ذلك الطلب الى لجنة اللواء خلال اربعة عشر يوما من تاريخ تقديمه الى اللجنة المحلية ويكون القرار الذي تصدره لجنة اللواء بشأن منح الطلب المحال اليها على الوجه المذكور او رفضه نهائيا .

الفصل السأدس

نزع الملكية

🙀 المادة (٢٥) الاصول المتبعة في نزع الملكية

١ - يجوز للجنة المحلية في اي وقت من الاوقات بعدوضع المشروع الهيكلي او المشروع التفصيلي موضع التنفيذ ، ان تشرع في نزع ملكية جميع او بعض الاراضي او الابنية الواقعة في المنطقة التي ينطبق عليها المشروع ، مماترى اللجنة ان نزع ملكيته ضروري لاية غاية من الغايات العامة المبينة في البند (ب) من المفقرة (٢) من المادة (٢٢) .

المادة (٢٦) استبدال الارض

المبكون للجنة المحلية في جميع الاحوال صلاحية الاتفاق مع صاحب ايةارض نزعت ملكيتها على الوجه الملكور فيا تقدم على نقل ملكية ارض اخرى اليه سواء أكانت واقعة في منطقة المشروع أم لم تكن في مقابل جميع الحقوق الناشئة عن نزع الملكية او بعضها بدلا من دفع قيمة الارض نقداً ، وفي حالة نزع ملكية أرض تخص عدداً من المالكين الحجاورين يكون للجنة المحلية ايضاً صلاحية الاتفاق مع المالكين الملكورين على أن تنقل اليهم او الى كل منهم بالانفراد او بالاشتراك ، ملكية أرض اخرى سواء أكانت واقعة في منطقة المشروع أم لم تكن بدلا من دفع قيمة الارض لهم نقداً ، ويجوز لها عند عقد هذا الاتفاق أن تعيد تقسيم أيه أرض لا حاجة لنزع ملكيتها من أجل المشروع بين المالكين الملكورين جميعهم أو بعضهم سواء أكانت الارض واقعة في منطقة المشروع أم لم تكن .



٢ ــ كل اتفاق تعقده اللجنة المحلية بشأن أي أمر من الامور المعينة في الفقرة (١)يتوقف في جميع الاحوال على موافتة لجنة اللواء .

المادة (۲۷) استعال الملك المنزوعة ملكيته

ا _يجري التصرف بالملك الذي نزعت ملكيته بمقتضى احكام هذا القانون وفقاً للمشروع ويشترط في ذلك أنه لا تخلى بيوت السكن التي نزعت ملكيتها من اجلهدمها بمقتضى المشروع مالم تتيسر مساكن بديلة عنها لجميع سكان تلك البيوت بصورة ترضى عنها لجنة اللواء .

٢ ــعلى الرغم مما ورد في الفقرة (١) من هذه المادة يجوز أعادة بيع أي ملك نزعت ملكيته بمقتضى أحكام هـداالقانون أو تأجيره لأية غاية من الغايات بعد أخذ موافقة لجنة اللواء أو استعاله من قبل اللجنة المحلية للغايات العامة التي قد تستصوبها .

الفصل السابع

كلفة المشروع

المادة (۲۸) كلفة المشروع

أ _ حميع المبـــالغ المستحقة على الاجنة المحلية بمقتضى أحكام هذا القانون .

ب-جميع المبالغ التي أنفقتها اللجنة المحلية في سبيل اعداد المشروع وتنفيذه أو التي يقدرأنها ستنفقها في المج

ج_حميع النفقات القانونية والفنية التي أنفقتهــــا اللجنةالمحلية في سبيل اعداد المشروع وتنفيذه ·

الفصل الثامن

عوائد التنظيم

المادة (٢٩) فرض عوائد التنظيم

١ _ يجوز للجنة المحليه بموافقة وزير الداخلية في أي وقت من الاوقات بعد أعلان أية منطقة من المناطق منطقة تنظيم ونيل موافقة لجنة اللواء الخطية أن تفرض في منطقةالتنظيم أو أي قسم منها ءوالد تنظيم عَامَةً أو خاصةً او كلتا العوائد معاً.

٧ _ بجوز بموافقة وزيرالداخلية فرض عوائد تنظيم عامة لتغطية النفقات التي تحملتهاأو التي ستتحملها اللجنة المحلية في اعداد المشاريع وتنفيذها في المنطقة التي تفرض فيهـــا وفي ادارة وتنفيذ أحكام هذا الفانون فيُ ثلك المنطقة وآية مصروفات اخرى تحملتها أو ستتحملها اللجنة المحلية في هذا السبيل وتستوفي هذه العوائد من جميع أصحاب الاراضي الواقعة في تلك المنطقة .

٣ – يجوز عوالهمة وزير الداخلية فرض عوائد تنظيم خاصة لتغطية المصاريف التي انفقتها أو التي ستنفقها 🍂 🗬 الله الخلية على مشروع فيا يتعلق بانشاء الإرصفة والحاري التي تستعمل لتصريف القاذورات والمكر إنابيب الماء .

عوافقة لجنة اللحلية عوافقة لجنة اللواء:

أــ بتعيين مقدار عوائدالتنظيم المفروضة بمقتضى هذه المادة .

ب نبتقرير الكيفية التي يدفع المالكون العوائد بموجبها .

جـــبتقدير مقدار العوائد التي ينبغي على كل مالك دفعها.

د ـــفي الحالة التي تكون فيهاالعوائد عوائد تنظيم خاصة ببيان الاراضيالتي تتناولهاأو ستتناولهاالاشغال أو الامور الاخرى التي فرضت العوائد من أجلها بحيث تجعل مالكيهــــا خاضعين لدفع العوائد بمقتضى الفقرة (٣) من هذه المادة .

بجوز للجنة اللراء عند ابداء موافقتها على أي قرار اتخذته اللجنة المحلية بمقتضى هذه الفقرة أنتجعل موافقتها موقوفة على تعديل القرار لا سياما يتعلق بانقاصأو زيادة مقدار عوائد التنظيم التي قررتها اللجنة المحلية ويجوز للجنةالمحلية عند تقديرها العوائدالمترتب دفعها على أي مسالك بمقتضى هذه الفقرة كما يجوز للجنة اللواء لدى موافقتها على ذلك التقدير أن تأخذ بعين الاعتبار مساحة قطعة الارض التي تخص ذلك المالك ومدى واجهتها الاماميه وأي عامل يكون في رأبها ذا علاقة في الامر وفي حالة اختلاف وجهتي نظر اللجنة المحلية ولجنة الاواء فيما يتعلق بمقدارأية عوائديرفعالامر الىاللجنةالمركزيةالتي يكونقرارها نهائياً

٥ _اذا فرضت عوائد تنظيم خاصة فيما يتعلق بمشروع مقترح بمقتضى الفقرة (٣) وقر الرأي على تحصيل العوائد قبل تحمل مصاريف المشروع تتبع في ذلك الاصول التالية :

أ _يترتب على اللجنة المحلية أن ترسل الى لجنة اللواء جدولا يشتمل على اسماء أصحاب الاراضي المشمولة بالمشروع ويتضمن تقديراً موقتاً بالعوائد المقدرة المترتب دفعها على كل منهم .

ب مع مراعاة موافقة لجنةاللواء على المشروع والجدول تقوم اللجنة المحلية بنشر اعلان في الجريدة الرسمية وفي جريدة واحدة أو أكثر من الجراثد المنتشرة في تاك المنطقة وتتخذ التدابير لعرض نسخة منه في مكتب اللجنة المحلية وينبغي أن يتضمن الاعلان رغبة اللجنة المحلية في تنفيذ المشروع وبياناً بأيداع نسخة من المشروع والجدول في مكتباللجنة المحلية حيث يجوز لجميع ذوي الشأن الاطلاع عليها خلال اوقات الدوام العادية.

ج_يجوز لصاحب أية أرض يتنــــاوله المشروع خلال شهر واحد من نشر ذلك الاعلان في الجريدة الرسمية عقتضي البند (ب) من هذه الفقرة ، أن يودع لدى اللجنة المحلية اعتراضاً على الجدول مستندآ في ذلك الى أن أسمه أو أسم شخص آخر قد أدرج خطأ أو لم يدرج في الجدول خطأ، وليس بالاستناد الى أي سبب آخر .

د ـ ترسل اللجنة المحلية جميع الاعتراضات المودعة لدمها بمقتضى البند (ج) من هذه الفقرة مرفقة بتقرير عنها الى لجنة اللوآء التي يكون قرارها بشأن الاعتراضات نهاثيكًا ويبلغ المعترض القرار بواسطة اللجنة المحلية .

٣ ــ لدى اتمام الاشغال أو الامور الاخرى التي يشتمل علمها المشروع والتي فرضت عوائد تنظيم خاصة من أجلها ، تقوم اللجنة المحلية باعداد بيان دقيق عن كلفة المشروع كما أنها تعد جدولا باسماء أصحاب الاراضي المشمولة بالمشروع وتجري تقديرآ لبيلغ العوائد المترتب علىكل مالكِ أو تجري تقديراً نهائياً ﴿ فِي الجَالِاتِ التِي يَكُونِ قَدْ تُم فِيهَا وَضِعَ تَقْدِيرُ مُؤْقَتَ بَمْقَتَضَى الْفَقْرَةَ (٥) وتسرى أحكام بنودالفقرة (٥) المتعلقة بالجدول المتضمن التقدير المؤقت ينفس الصورة التي تسري فيها على الجدول المتضمن

القصل التأسع

المادة (٣١) التعويض عن الاضرار الناجمة عن المشروع

ا ــ يجوز لاي شخص يكون في التاريخ الذي وضع فيه المشروع موضع التنفيذ مالكاً لملك تضرر من جراء المشروع ولم يكن ذلك الضرر ناشئاً عن نزع ماكيته ان يطلب تعويضاً عن ذلك الضرر باشعار خطي يبلغه لمكتب اللجنة المحلية خلال سنة من تاريخ وضع المشروع موضع التنفيذ، وعلى ان تراعي في ذلك الاحكام التالية :

أ _ في جميع الاحوال التي يقدم فيها طلب بدفع تعويض بمقتضى هذه المادة ترسل اللجنة المحلية الطلب الى لجنه اللواءمر فقاً بتقرير عنه ، مع تقدير المبلغ الواجب دفعه كتعويض عن الضرر اذا رأت وجوب دفع تعويض .

ب ــ اذا تعذر الوصول الى اتفاق بعد ان عرضت اللجنة المحلية بموافقة لجنة اللواء دفع مبلغ بمثابة تعويض يحال امر تعيين مقدار التعويض الى التحكيم بمقتضى احكام هذا القانون :

ويشترط في ذلك ان لا يعتبر المالك انه قد تضرر بسبب المشروع من جراء وجود اجكام فيه تتعلق باي امر من الامور المدرجة فيما يلي :

أ _ اي حكم يعين الفناء الواجب تركه بلا بناء جول الابنية ، او

ب _ اي حكم يحدد عدد الابنية او

ج ــ اي حكم ينطم حجم الابنية او علوها ، او تصميمها الهندسي ، او شكلها الخارجي او يخول اللجنة المحلية او اي شخص آخر صلاحية ذلك التنظيم ، او

د .. اي حكم يمنع او يحدد القيام بعمليات بناء ريثما يتم اعداد مشروع تنظيم آخر يو افق عليه ، او

ه ــ اي حكم يمنع او يقيد القيام بعمليات بناء على الأرض بصورة دائمة او لمدة معينة ، باعتبار ان موقع الارض او نوعها من شأنه ان يجعل القيام بعمليات البناء المذكورة خطرا او ضررا على الصحة او على الحياة ، او يجعل الابنية المقامة على هذا الوجه معرضة خطر الفيضان او انجراف التربة ، او يؤدي الى انفاق مبالغ فاحشة من الخزينة العامة على تزويد تلك الابنية بالطرق والحجارير وموارد المياه والخدمات العامة الاخري ، او

و _ اي حكم يمنع (عن غيرطريق منع عمليات البناء) استعمال الارض لغاية من شأنها ان تنطوي على الحاق خطر او ضرر بالصحة او الحياة ، او ضرر خطير بالجوار ، او اي حكم يمنع (عن غير تحديد عمليات البناء) استعمال الارض بالقدر الذي يكون فيه ذلك ضرورياً للحيلولة دون الحاق الاخطار او الاذى او المخاطرات او الاضرار المشار اليها ، او

ز ــ اي حكم يحدد وجوه استعال الابنية ، او

ح ــ اي حكم يعين بالنسبة الى اية طريق خطألا يجوز ان تتعداه الابنية الموجودة على تلك الطريق ، او

ط ــ اي حكم يقضي ، فيها يتعلق باقامة اية بناية يراد استعالهاللتجارة او الصناعة بتهيئة اماكن لوسق المركبات وتفريغها او تزويدها بالوقود بغية الحيلولة دون اعاقة حركة المرور على اي طريق ، او التقدير أو التقدير النهائي بمقتضى هذه الفقرة .

واذا حدث أن أستوفيت عوائد على أساس النقدير المؤقت الجاري بمقتضى الفقرة(٥)تقوم اللجنة المحلية بالتسوية الضرورية بين النقدير المؤقت والتقدير النهائي :

أ ـــ واذا كان التقدير النهائي أقل من التتدير المؤقت للعوائد ، ترجع اللجنة المحلية الفرق الى المالكين الذين دفعوا العوائد .

ب واذا كان التقدير النهاثي أكثر من التقدير المؤقت ، تستوفي اللجنة المحلية الفرقمن المالكين المثار اليهم بالطريقة المنصوص عليها في المادة(٣٠) .

٧ - تعني عبارة المالك الواردة في هذه المادة الشخص الذي يتقاضى في الوقت المبحوث عنه بدل ايجار أو ايرادأو ربع أرض ، سواء أكان لحسابه الخاص أم بصفته وكيلا أم اميناً قيما لأي شخص آخر أو الشخص الذي يتقاضى ايجاراً أو ايراد الارض فيما لو كانت مؤجر قسواء أكانت الارض في حيازته أم ثم تكن ، وسواء أكان هو مالكها المروف أو مالكها المسجل أم ثم يكن ، وتشمل الشريك والمتولي على الوقف .

المادة (٣٠) تحصيل وجباية عوائد التنظيم

١ - تبلغ اللجنة المحلية ، أو أي شخص آخر مفوض عنها اشعاراً لكل مالك فرضت عليه عوائد تنظيم عامة أو خاصة تعلمه فيه بموافقة لجنة اللواء على العوائداً و بالتقدير المؤقت أو النهائي لمقدار العوائد المفروضة عليه حسب مقتضى ألحال وتكلفه اللجنة المحلية في ذلك الاشعار بأن يدفع لها تلك العوائد خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تبليغه الاشعار ومن ثم يترتب على المالك دفع الضريبة وفقاً لذلك .

٢ ــتدفع عوائد التنظيم اما دفعة واحدة أو على اقساط سنوية أو دورية اخرى ، وفقاً لمــا تقرره اللجنة المحلية بموافقة لجنة اللواء .

٣ - اذا لم يتم دفع عوائد التنظيم الى اللجنة المحلية خلال المدة المقررة في الاشعار الصادر بمقتضى الفقرة
 (١) فعندئذ :

أ_يجوز للجنة المحلية اذا كانت مجلس بلدية او مجلسة محلياً ، أنتشرع في تحصيل العوائد بنفس الطريقة التي تحصل فيها عوائدالبلديات أو عوائد المجالس المحلية وفقاً لاحكام قانون البلديات أو قانون المجالية حسب مقتضى الحال ، وتسرى احكام هذا القانون المتعلقة بتحصيل العوائد على تحصيل عوائد التنظم .

ب ويجوز للجنة المحلية ، اذا لم تكن مجلس بلدية او مجلساً محلياً ، أن تحصلالفريبة بنفس الطريقة التي تحصل فيها الديون الحقوقية .

اليس في المادة (٣٢) ما يسري على التخلف عن دفع جو ائد التنظيم .

• ــلا يجوز قيد أية معاملة بشأن اموال غير منقولة في أي سجل من سجلات الحكومة مـــا لم يثبت دلع جميع عوائد التنظيم المستحقة المتعلقة لتلك الاموال

Charles of the

Charles Co. 1.

ي _ اي حكم يقضي بتعيين اية ارض كمنطقة للشؤون الزراعية او كمنطقة لحفظ المناظر الطبيعبة ، او كلا حكم يمنع او يقيد القيام بعمليات البناءعلى الارض بصورة دائمة ، باعتبار ان موقع الارض او توعها من شأنه ان يجعل القيام بعمليات البناء المذكورة يضر بصيانة الاشياء ذات القيمة الاثرية ، او ذات المناظر الجميلة .

٢ ــ لا يدفع اي تعويض بمقتضى هذه المادة عن اية بناية انشئت او طريق خططت او اي عمل جرى على
 اية ازض مشمولة في اي مشروع بعد تــاريخ نشر اعلان في الجريدة الرسمية بمقتضى المادة
 (١٤) يتضمن ايداع نسحة من المشروع في مكتب اللجنة المحلية .

الفصل العأشر

الجرائم والعقوبات

المادة (۳۲)

 $\gamma = A C \gamma - \lambda \gamma$

١ ــ كل من قام في اية منطقة تنطيم بايعملمن الاعمال التالية ، اي :

 أ. .. قام باية اشغال ، او استعال من الضروري الحصول على رخصة به بمقتضى هذا القانون ، او بمقتضى اي نظام او مشروع مقرر وضع بمقتضى احكام هذا القانون،دون ان يحصل على تلك الرخصة ، او خلاف لمضمون تلك الرخصة ، او

بــقام باية اشغال ، او استعمال ، خلافاً لاي نظام او مشروع مقرر وضع ، او

جــ تخلف عن مراعاة احكام اي نظام او مشروع مقرر صدر بمقتضى احكام هذا القانون ، او اي قانونآخر يتعلق بهدم الانشاءات الخطرة ، او .

د ـ تخلف عن مراعاة اي شرط من الشروط الملحقة بالرخصة الصادرة بمقتضى هذا القانون او بمقتضى اي نظام او مشروع مقرر وضع بمقتضى احكام هذا القانون. يعاقب لدى ادانته، بغرامة لا تتجاوزمائتي دينار ، ويجوز للمحكمة التي تدين الشخض المخالف :

اولا ـ ان تأمر بهدم البناء او الانشاء الذي ارتكب الجرم بشأته اذا ظهر لهـ ان هدمه ضروري بحسب ما يظهر من تقرير المهندس والطبيب او ازالة العمل المخالف او نقضه اما من قبل الشخص المدان نفسه ، أو من قبل اللجنة المحلية، بناء على طلب تقدمه هي او يقدمه النائب العام او ممثله بهذا الشأن ، فاذا اوعز الى اللجنة المحلية بتنفيذ الامر يجوز لها اولممثلها من اجل تلك الغاية الدخول بحرية الى العقار الذي صدر الامر بشأنه وعندثد يدفع الشخص المدان بموجب إحكام هذه الفقرة المصاريف التي انفقت في سبيل تنفيذ الامر ، الى اللجنة المجلية وتبحيل منه كما تحصل الديون الحقوقية ، او

الشخص فيما يتعلق بالطريق او البناء أو الانشاء او فيما يتعلق بالانشاءات او التغييرات الجارية فيه ، او خلاف دلك حسبها تستصوب ،

المسلم المسلمة المسلمة المسلمة إن تعين المدة التي ينفله خلافها إي امر تصدره بهقتضي هذه المادة : من على الما المسلمة المسلمة المسلمة المسلمة إن تعين على المدة المسلمة المسلمة

بمقتضى هذا القانون ، بشأن ذلك الانشاء او الاستعال وتشمل ايضا المالك المسجل او المالك المعروف للارض ، والبناء ، او اي شريك من الشركاء ، اذا كانت الارض او كان البناء ملكا لشركاء ، والمهندس المعار ، والبناء والمقاول العام ، وكذلك جميع الاشخاص القائمين بالبناء او الانشاء او الاستعال ، مما صدرت الرخصة به او كان من الواجب ان تصدر رخصة به ، وكافة الاشخاص الذين كانوا في الاصل مسؤولين عن القيام بتلك العملية ، ووكلائهم ، ولكنها لا تشمل العال المستخدمين لدى الشخص او الاشخاص المشار اليهم، واذا كان المالك او المشغل الحالي للارض او البناية قد كلفته اللجنة المحلية ، اوكلفه النائب العام او ممثله ، تكليفا خطياً ، بتقديم اسم وعنوان الشخص الذي يقوم الانشاء او الاستعال المذكور و تخلف عن تزويد اللجنة المحلية بذلك ، فتشمل هذه العبارة ذلك المالسك او المشغل الحالي .

- ٢_ كل من تخلف عن العمل باي امر اصدرته المحكمة بمقتضى احكام الفقرة (١) من هذه المادة ، او اهمل العمل به ، او تخلف عن العمل باي امر اصدرته محكمة البداية او محكمة الاستئناف بمقتضى احكام الفقرة (٦) من هذه المادة ، خلال المدة المعينة في الامر، او خلال مدة معقولة اذا كانت المحكمة لم تحدد لذلك مدة معينة ، يعاقب لدى ادانته بغرامة لا تتجاوز ماثتي دينار .
- ٣- كل من اعطى معلومات كاذبة او مضللة الى اللجنة المحلية او لجنة اللواء او مجلس البلدية او المجلس المحلي او الى اي موظف من موظفي هذه الهيئات لاجل نيل الموافقة على إى مشروع إو اي قسم منه او لاجل الحصول على اية رخصة او لاية غاية مائلة لذلك، يعاقب لدى ادانته بغرامة لاتزيد على ماية دينار. وكل موافقة اورخصة كهذه استحصل عليها بواسطة المعلومات الكاذبة او المضللة المذكورة حين ادانة ذلك الشخص على الوجه المذكور تعتبر باطلة وملغاة كما ان المشروع او ذلك القسم منه الذي استحصل على الموافقة به او الاستعال الذي اخذت بشأنه الرخصة يعتبر انه جرى دون الحصول على تلك الموافقة الرخصة وفاقا لمقتضى الحال .
- ٤... على الرغم عما ورد في قمانون محاكم الصلح او في اي قمانون للمحاكم البلدية يكون لمحاكم الصلح ومحاكم البلديات صلاحيات الفصل في القضايا التي تقام بمقتضى هذا القانون ويكون لها ايضا كافة الصلاحيات المدرجة في هذه المادة الا في حمالة الاستثناف المنصوص عليه في الفقرة (٣) من هذه المادة .

وبشترط في ذلك الاليجوز لهذه المحاكم ال تحكم بغرامة تتجاوز المبلغ الذي من صلاحيتها ال تحكم به بمقتضى قانون محاكم الدلمح اوقانون المحاكم البلدية او اي قانون يقوم مقام اي قانون من هذين القانونين او يعد له .

هـ تدفع الى صندوق تنظيم المدن المنفصل اتابع المجنة المحلية كافة الغرامات والرسوم والعوائد والجزاءات التي تحصل عقتضى هذه المادة او بمقتضى المادة (٣٢) بناء على امر او حكم تصدره محكمة البداية او شحكمة الصلح او محكمة البلدية بشأن المخالفات المرتكبة ضمن منطقة التنظيم واذا كانت اللجنة المحلية هي مجلس بلدية تدفع الغرامات والرسوم والعوائد والجزاءات الى صندوق البلدية واذا كانت اللجنة المحلية هي المجلس المحلية هي المجلس المحلية هي المجلس المحلية الى صندوق المحلية الاهذا والاذاك تدفع الى صندوق المجلس المحلية واذا لم تكن اللجنة المحلية الاهذا والاذاك تدفع الى المحلية المحلية

Charles of the

٣- يجوز لكل فريق في الاجراءات او لمالك اي ملك تتعلق به تلك الاجراءات اذا اصابه حيف من جراء الإمر الصادر بمقتضى هذه المادة من محكمة صلح او محكمة بلدية او من محكمة بداية او من جراء التخلف عن اصدار هذا الامر او رفض اصداره ان يستأنف ذلك الامراو التخلف او الرفض حسبا تكون الحال الى محكمة البداية او الى محكمة الاستئناف (اذا كانت محكمة البداية قد اصدرت ذلك الامر او تخلفت عن اصداره او رفضت اصداره ويجوز للمحكمة المرفوع اليها ذلك الاستئناف ان تقبله او ترده او ان تعيد القضية الى المحكمة التي استؤنفت الامرمنها او ان تصدر الامرالذي كان يجوز للمحكمة الاخيرة ان تصدره بمقتضى احكام هذه لمادة .

وايفاء بالغايات المقصودة من هذه المادة تتألف محكمة البداية او محكمة الاستثناف من الهيئة التي تتألف منها لدى نظرها في الاستثناف كما هو مقرر للاستثنافات الجزائية وتكون المدة المسموح بها لايداع الاستثناف كما هو مقرر للاستثنافات الجزائية .

المادة (٣٣) صلاحية المحكمة في اصدار امر مؤقت

المناف المعالم المعالم المستمرات و المستمرات و المستمرات و المستمرات المحلول المستمرات المحلول على المحلول المحلو

٢ — اذا كان انشاء من الانشاءات اواستمال يقضي اخد رخصة بشأنه بموجب هذا القانون ، يجري او يستمر دون الحصول على تلك الرخصة او على وجه يخالف منطوق الرخصة المذكورة او خالف مشروع التنظيم المتعلق به اوعلى وجه غالف اي نظام داخلي او نظام من الانظمة المتعلق به فوري الى الاجراءات بشأنه وفاقا للمادة (٣٦) من هذا القانون فيجوز في هذه الحالة تقديم طلب فوري الى المحكمة لاصدار امر يحظر على اي شخص القيام بدلك الشغل او الاستمال او الاستمال أي ذلك الشغل او الاستمال ويمان الانشاء او الاستمال قد الشغل او الاستمال ويمانة الاجراءات المذكورة واذا اقتنعت الحكمة بان الانشاء او الاستمال قد جرى اوانه جار على الوجه المذكور انفا فانها تصدر الامر المطلوب ويعلق الامر عند ثد على البناية او الانشاء او العمليات التي يتناولها أو في جوارها القريب منها و كل من تخلف عن مراعاته يعتبر انه الانشاء او العمليات التي يتناولها او في جوارها القريب منها و كل من تخلف عن مراعاته يعتبر انه المحكمة أو محكمة بداية وفاقا للاحكام المنصوص عليها فيا يلي . ويجوز لكل من ناله حيف من جراء المحكمة أو محكمة بداية وفاقا للاحكام المنصوص عليها فيا يلي . ويجوز لكل من ناله حيف من جراء المداية ومن ثم تطبق احكام الفقرة (٦) من المادة (٣٣) من هذا القانون عند سماع الاستئنف المشار المداية ومن ثم تطبق احكام الفقرة (٦) من المادة (٣٣) من هذا القانون عند سماع الاستئنف المشار المداية ومن ثم تطبق احكام الفقرة (٦) من المادة (٣٣) من هذا اللهاء و الامر الذكور اولا ان يستأنف المشار الله على هذا الوجه أو الامر الذي يقضي بتعديل أو فسخ الامر المدكور أولا نافل المفعول الحان تصدر عكمة البداية قرارها في الاستئناف المذكور أولا نافل المفعول الحان تصدر عكمة البداية قرارها في الاستئناف المذكور أولا نافل المفعول الحان تصدر عكمة البداية قرارها في الامر الماد المدكور أولا على هذا المدكور أولا نافل المحدد المدكور أولا نافل المعدد الحدد المدكور أولا نافل المعدد المدكور أولا نافل المدكور أولا في المدكور أولا نافل المدكور أولا نافل المدكور أولا نافل المدكور أولا نافل المدكور أولا في المدكور أولا في المدكور أولا أولا المدكور أولا أولا المدكور أولا أولا ألمدكور أولا أولا المدكور أولا أولا ألمدكور أولا أولا ألمدكور أولا أولا ألمد

قبص ويعاقب لدى ادانته بغرامة لاتتجاوز حمسة دنانير عن كل يوم يستمر فيه تخافه او اهماله ذلك ... بعد صدور الامر المذكور .

للادة (٣٤) أزالة الانشاءات الموقتة

يجب على صاحب الملك ان يزيل على نفقته الخاصة خلال اي وقت تعينه اللجنة المحلية اية انشاءات موقتة او انشاء يشكل مكرهة صحية مرخصة كانت او غير مرخصة وفي حالة تخلفه عن ازالة الانشاء خلال المدة المقررة يكون للجنة المحلية حق ازالة الانشاء الذي صدر الامر بهدمه على نفقة المالك.

الفصل الحادى عشر احكام متفرقة

المادة (٣٥) سلطة الدخول للارض والابنية لفحصها ..الخ

يجوز لكل شخص مفوض من قبل لجنة اللواء او من قبل اللجنة المحلية ان يلخل في ايوقت بين شروق الشمس وغروبها الى اية ارض او بناية وان يكشف عليها ويعاينها وان يقوم بالاعمال الضرورية لتأمين تنفيذ اي نظام ضدر او اعتبر انه صدر بحقتضى احكام هذا القانون والعمل بشروط الرخصة الصادرة ضمن منطقة التنظيم ولتحضير اي مشروع او وضعه او تنفيذه .

ويشترط في ذلك ان لايجوز الدخول الى اية دار سكن مشغولة في الواقع دون موافقة الساكن الا اذا ارسل اشعار كتابي بذاك الى الساكن المذكور مدته اربع وعشرون ساعة ان امكن ، يعين بوجه النقريب الساعة التي ينوي الدخول فيها الى تلك الدار ،

المادة (٣٦) الحضور في الاجراءات القانونية

بالرغم عما ورد في اي قانون او تشريع ، يجوز لاية لجنة محلية ان تقيم الدعاوي وتحضر امام اية عكمة . ويجوز لما ان تنيب عنها في اية اجراءات قانونية اي موظف من موظفيها اما باعطائه تفويضا عاما او تفويضا خاصا بشأن اية اجراءات او دعوى خاصة : او ان تنيب عنها اي شخص اخر مفوض حسب الاصول بقرار تصدره تلك اللجنة وتعتبر مذكرات الحضور او الاوامر او المستندات الاخرى التي نباغ لهذا الموظف الها مبلغة للجنة المحلية .

المادة (٣٧) اصدار الانظمة

لمجلس الوزراء بموافقة وزير الداخاية ان يصدر انظمة لجميع او بعض مناطق التنظيم ، بقصد تنفيذ احكام هذ اللقانون لاسما نيا يتعلق منها باي امر من الامور التالية :

- ١ ـ تقديم طلبات الرخص ومنحها ومدة نفاذها وتجديدها والفاؤها .
 - ٢ ـ الحاق شروط خاصة باية رخصة .
- ٣ ـ الاشغال التي تجري في الابنية او الاراضي المقدم طلب المحتسول على رخص بشأنها او استمال تالمت الابنية او الاراضي وايداع خرائط ومقاسم ومصورات للاشغال التي ينوى اجراؤه امع الحسابات الفنية المتعلقة بها واية معلومات تطلب اللجنة المحلية تزويدها بها فيا يتعلق بالشغل او الاستمال المنوى القيام به .
 - ٤ ــ انشاه الابنية المؤقتة واستعالهًا وهدمها وازالتها -
 - عرض الطريق وتخطيطها وويضع تصاميم لها وتعبيدها .

Charles of the same

١ ـ المواد المستعملة في بناء الابنية وكيفية بنائها اوتصليحها او اجراء تغييرات فيها ومظهرها الخارجي
 ومثانتها ومقاومتها للحريق ووسائل النهوئة المهيأة فيهاو المصارف وتوفر الاسباب الصحية فيهاو الانارة
 والندفئة وتوريد المياه اليها .

٧ ـ سلامة مشغلي الابنية او مستعمليها وجميع الاشخاص اللاجتين اليها .

٨ ـ هدم الابنية المقامه خلافا لاحكام هذا القانون او اي نظام داخلي او نظاماو مشروع مقرر او رخصة وضعت او منحت او منحت او منحت بمقتضي هذا القانون وهدم الانشاء الخطرة .
 ٩ ـ مباني الاجتهاعات العامة .

١٠ ـ اعداد رحبات للسيار ات في جو ار الابنية والدخول الى تلك الرحبات والخروج منها .

١١_ سلامة الجمهور والعال والمستخد مين في الاشغال المتعلقة بالطرق او الابنية.

١٢_ وضع الانقاض والمواد والركام على الطرق والاراضي وازالتها منها .

١٣ ـ زمان وكيفية وماهية اشغال الابنية او الاراضي ووجود استعمالها .

١٤ الامور الواجب دفح الرسوم عنها ومبلغ تلك الرسوم والظروف التي يترتب فيها ايداع تأمين عن تلك
 الرسوم ومبلغ التأمينات والظروف التي تصادر فيها التأمينات المذكورة

١٥ ـ تحضر اي مشروع وتنفذه مع سائر الادور المتفرعة عن ذلك .

١٦٠ كَاذَج ومفسمون اعلانات او اشعارات الاعتراض على اي مشروع .

١٧ - الناذج التي تستعمل والاصول التي تنبع في نقديم ادعاء آت بالاضر ارالتي تلحق بالاملائدين جو اءاي مشروع
 ١٨٠ - الامو والضرور بة التأكد من عدم القيام باية اشغال او استعال يتطلب الحصول على رخصة به دون

الحصول على رخصة او خلافا لشروط الرخصة الصادرة به .

١٩ .. فحص واختبار المواد التي استعملت في انشاء اية بناية او التي ستستعمل في انشائها .

• ٢- تنظيم الحقوق والالتزامات المتبادلة بين المالكين الحاورين او مستأجري او متَّغلي الاملاك الواقعة ضمن اية منطقة فيا يتعلق بانشاء الحيطان المشتركة والحيطان الخارجية واسس هذه الحيطان وتصليحها وصيانتها وتنظيفها وطريقة الفصل في الخلافات والمنازعات التي تنشأ عن هذه الحقوق والالتزامات .

٢١ ــ الامور الضرورية لتسوية الحدود او ضم القطع بقصد جعلها صالحة للبناء او لتخطيط الطرق .

٢٢ ــ تقرير مقدار التعويض ان كان ثمة تعويض الذي يدفع الى مالك اية قطعة واقعة في منطقة اعادت اللجنة المحلية تنظيمها عملا بالصلاحيات المخولة لها في البند (ف) من الفقرة (١) من المادة (١٢) بسبب تخصيص قطعة اخرى لذلك المالك غير القطعة الاصلية التي يمتلكها و تعيين الشخص او الاشخاص الذين يترتب عليهم دفع ذلك المالك التعويض او اي قسم منه الى ذلك المالك و تعيين الشخص الذي او هيئة الاشخاص التي تفصل في هذه المسائل .

٢٣_ طُريقة تبليغ الاعلانات والاشمارات والاخطارات الصادرة عقتضي هذا القانون .

٢٤_ هدم وازالَّة الابنية المهجورةذات المنظر البشع.

٢٥_ اعداد الملاجيء لاوقاية من الغارات الجوية .

المادة (٣٨) تقنين

ا ـ تعتبر جميع الانظمة الصادرة بمقتضى قوانين تنظيم المدن المعمول بها قبل صدور هذا القانون وجميع المشاريع الموضوعة بمقتضاها التي تكون نافذة المفعول عندبدء العمل بهذا القانون انها صادرة بصودة قانونية فيا لو كان يصبح اعتبارها كذلك لوكان هذا القانون نافذ المفعول في الوقت الذي صدرت في فيه وصدرت بمقتضاه .

٢ - أ ـ اذا حدث قبل بدء العمل بهذا القانون ان نشر اعلان ايداع مشروع في الجريدة الرسمية عقتضى اي قانون الني عقتضى هذا القانون ، يعتبر الاعتراض المودع على ذلك المشروع قبل بدء العمل بهذا القانون او بعد العمل به ولكن قبل انقضاء مدة الاعتراض المعينة في ذلك الاعلان انه قد اودع ضمن المدة المعينة بالرغم عن عدم وجود اي نظام صادر محقتضى ذلك القانون يقضي بتعيين المدة التي ينبغي ان تقدم فيها الاعتراضات على ذلك المشروع .

ب اذا حدث قبل بدء العمل بهذا القانون ان نشر اعلان ايداع مشروع في الجريدة الرسمية بمقتضى اي قانون الني بمقتضى هذا القانون ، يعتبر الاعتراض المودع على ذلك المشروع قبل بدء العمل بهذا القانون او بعد العمل به ولكن بعد انقضاء مدة الاعتراض المعينة في ذلك الاعلان انه قد اودع بعد المدة المعينة بالرغم عن عدم وجود اي نظام صادر بمقتضى ذلك القانون يقضي بتعيين المدة التي ينبغي ان تقدم فيها الاعتراضات على ذلك المشروع .

المنادة (٣٩) الغاءات

١ ـ تلغى القوانين والانظمة التالية :

١ _ قانون تنظيم المدن الاردني لسنة ١٩٣٣ وذيله وتعديلاته وكافة الانظمة الصادرة بمقتضاه ٢

٣ ـ قانون تنظيم المدن الفلسطيني رقم ٢٨ لسنة ١٩٣٦ وتعديلاته وكافة الانظمة الصادرة بمقتضاه ٢

ويشترط في ذلك ان تبقى جميع المشاريع الموضوعة والرخص الممنوحة بمقتضى اي قانون من القوانين الملغاة التي تحدين الفاف المنعول حين بد العمل بهذا القانون تاغذة المفعول وتسري عليها احكام هذا القانون كي لو انها وحدت او منحت بمقتضى هذا القانون .

المادة وعم احكام مؤافته

١- اذا حدث قبل بد، العمل بهذا انقانون ان اعد مشروع او تعديل لمشروع او تقرر ايقاف العمل باي مشروع او الغاء اي مشروع غير انه لم يصدر اعلان بايداع ذلك المشروع او التعديل او الايقاف او الالغاء بمقتضى احكام قانون تنظيم المدنيو دعذلك المشروع او التعديل او الايقاف او الالغاء ويصدر اعلان بذلك الايداع بمقتضى احكام هذا القانون كما لو كان ذلك المشروع او تعديل المشروع قد اعد او كما لو كان ايقاف العمل بالمشروع او يتعديل المشروع او الغازه قد تقرر بمقتضى احكام هذا القانون وعند ثذ يعتبر المشروع او التعديل او ايقاف العمل ار الالغاء انه مشروع او انه تعديل قد اعد وان ايقاف العمل او الالغاء قد تقرر بمقتضى احكام هذا القانون وتسري عليه احكام هذا القانون تبعا لذلك .

٢ ـ اذا حدث قبل بدء العمل بهذا القانون ان اودع اي مشروع او تعديل لمشروع او اي قرار بايقاف العمل به او الغائه ونشر اعلان بذلك الايداع غير انه لم يوضع ذلك المشروع او التعديل او الايقاف او الالغاء موضع العمل بمقتضى قانون تنظيم المدن فتسري تلك الاحكام رغم الغائها على ذلك المشروع او التعديل او الايقاف او الالغاء حتى يوضع ذلك المشروع او التعديل او الايقاف او الالغاء موضع العمل بمقتضاه ومن ثم يعتبر ذلك المشروع او التعديل او ايقاف العمل به او الالغاء انه مشروع او تعديل او ايقاف او الغاء وضع موضع العمل بمقتضى هذا القانون وتسري عليه احكام هذا القانون تبعا لذلك عليه العمل به العمل بمقتضى هذا القانون وتسري عليه احكام هذا القانون تبعا لذلك عديل او ايقاف او الغاء وضع موضع العمل بمقتضى هذا القانون وتسري عليه احكام هذا القانون تبعا لذلك عديل او ايقاف او الغاء وضع موضع العمل بمقتضى هذا القانون وتسري عليه احكام هذا القانون تبعا لذلك عديل او ايقاف او الغاء وضع موضع العمل بمقتضى هذا القانون وتسري عليه احكام هذا القانون تبعا لذلك عديل او ايقاف او الغاء وضع موضع العمل بمقتضى هذا القانون وتسري عليه احكام هذا القانون تبعا لذلك عديل الهديد المقانون وتسري عليه العمل بمقتضى هذا القانون وتسري عليه احكام هذا القانون تبعا لذلك عديل المقانون وتسري عليه المقانون وتسري عليه المقانون تبعا لذلك عديل المقانون وتسري عليه المؤمن وتسري عليه المؤمن المؤمنون وتسري عليه المؤمنون وتسري المؤمنون وتسري المؤمنون وتسري وتسري المؤمنون وتسري المؤمنون وتسري وت

للادة (٤١) تنفيذ القانون .

رئيس الوزراء ووزيرا الداخلية والعدليةمكلفون بتنفيذاحكام هذا القانون .

الحين بن طهول وزير الداخلية نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية نائب رئيس الوزراء مزاع المجالي خاوصي الخيري وياض المفلح

عى الطبين لللعلى من و المينة للاروية الماعمة

بمقتضى المادة الثانية من قانون تشكيل المحاكم الشرعية (القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٥١) وبناء على تنسيب سماحة قاضي القضاة تأمر بأصدار النظام الآتي :

نظام رقم (١) لسنة ١٩٥٥

صادر بمقتضى المادة الثانية من قانون تشكيل المحاكم الشرعية رقم(٤١) لسنة ١٩٥١

للادة (١): تشكل في قضاء بيت لحم محكمة شرعية تكون دائرة اختصاصها كافةالقرى والعشائر والمزارع التابعة لقضائه

المادة (٢) : يعمل بهذا النظام من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

1900/0/10

الحس بن طلاقة

نائب رئيس الوزراء خلوصي الخيري

00000

نظام رقم (٩) لسنة ١٩٥٥

نطام معدل للنطام رقم (٣)لسنة (١٩٥٥ المنشور في العدد ١٢٢٢ من الجريدة الرسمية العادر بتاريخ ١٦ /٣/١٩٥٥

المنى كلمة الجلود المدبوغة من الفقرة (آ) من المادة الخامسة وحيثًا وردت في النظام المذكور .

٢ ــ تبقى رسوم البيطرة على الجلود المدبوغة سارية المفعول

عُـيعمل بهذا النظام اعتباراً من تاريخ ١٩٥٥/٤/١

وزير الزراعة وصني مرزا

الذيل الاول

مناطق التنظيم الحالية (الفقرة (٣) من المادة الثامنة من القانون)

الحقل الثأنى

رقم الامر

الأمر رقم ٤٧ لسنة ١٩٤٣ المنشور فيالعدد الصادر بتاريخ ٢٢_٧_١٩٤٣ من الوقائع الفلسطينية .

الأمر رقم ٤٦ لسنة ١٩٤٣ المنشور في العدد الصادر بتاريخ ٢٢_٧_٢٩٣٠ •ن الوقائع الفلسطينية .

الأمر رقم ٤٧ لسنة ١٩٣٦ المنشور في العدد الصادر بتاريخ ٢٤-١٩٣٧. من الوقائع الفلسطينية .

الأمر رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٥ المنشور في العدد الصادر بتاريخ ١١ـــــــــــ ١٩٤٥. من الوقائع الفلسطينية .

الأمر رقم ٢٦ لسنة ١٩٤٦ المنشور في العددالصادر بتاريخ ١٩٤٥_١٠_١٥ 1980 من الوقائع الفلسطينية .

الأمر المؤرخ في ١٥ تشرين الأول سنة ١٩٢٩ المنشور فيالعا.د الصـــادر بتاريخ ١٠ـ١ــ١٩٤٦ من الوقائع الفلسطينية .

الأمر المؤرخ في ٣٠ آب سنة ١٩٤١ المنشور في العدد الصادر بتاريـــخ ١-١١-١٩٢٩ من الوقائع الفلسطينية .

الأمر رقم ٥٦ لسنة ١٩٤٥ المنشور في العددالصادر بتاريخ ١١..١٦ ١٩٣٩. من الوقائع الفلسطينية .

الأمر رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٧ المنشور فيالعدد الصادر بتاريخ؟٢ـ٦ـ٢.٦ع١٩٣٧ من الوقائع الفلسطينية .

الأمر المؤرخ في ٢٠ آب سنة ١٩٤١ المنشور في العدد الصـــادر بتاريخ

٤_٩_١٩٤٦ من الوقائع الفلسطينية . الأمر رقم ٥ لسنة ١٩٤٥ المنشور في العدد الصادر بتاريخ ١-١٢_١٩٤٥

من الوقائع الفلسطياية . الأمر المؤرخ في ٣٠ آب سنة ١٩٤١ المنشور في العدد الصادر بتاريـخ ١٩٤١ من الوقائع الفلسطينية .

الأمر رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٦ المنشور في العدد الصادر بتاريخ ٣٠-٧-١٩٣٦ من الوقائع الفلسطينية .

الحقل الاول

المنطقة

منطقة تنظيم مدينة بيت جالا

منطقة تنظيم مدينة بيت لحم

منطقة تنظيم مدينة البيرة

منطقة تنظيم مدينة جنين

منطقة تنظيم مدينة أريحا

منطقة تنظيم مدينة القدس

منطفة التنظيم الاقايديةلاواء القدس

منطقة تنظيم مدينة ناباس

منطقة تنظيم مدينة رام الله

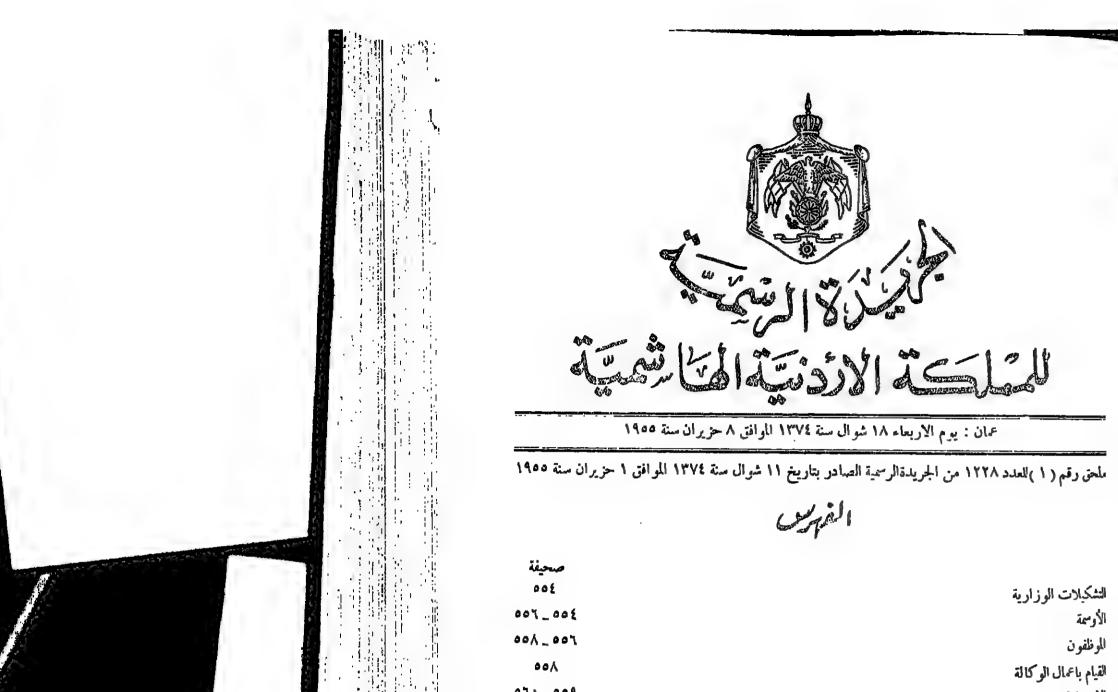
منطقة التنظيم الأقليمية للواء نابلس

منطقة تنظيم مدينة طولكرم

منطقة التنظيم الأقليمية للواءالقدس

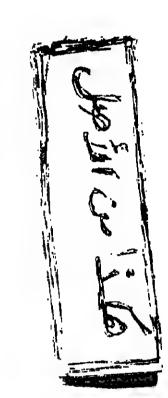
منطقة تنظيم مدينة الخليل





1		صحيفة
	التشكيلات الوزارية	002
		300_700
Ή	الموظفون	00 / 00 /
	القيام باعمال الوكالة	001
		07004
	الجنسية الاردنية	٠٢٥
{		071-
1	امر دفاع رقم (۱۰) لسنة ١٩٥٥ صادر بمقتضى نظام الدفاع رقم (٢) لسنة ١٩٣٩	150 _ 150
	امر دفاع رقم (١١) لسنة ١٩٥٥ صادر عقتضي نظام الدفاع رقم (٥) لسنة ١٩٤٨	۲۲ه
1	امر دفاع رقم (١٢) لسنة ١٩٥٥ صادر بمقتضى نظام الدفاع رقم (٦) لسنة ١٩٣٩	۵7٤ _ ۵7۴
	قرارات صادرة بمقتضى قانون البلديات لسنة ١٩٥٥	370076
١	اعلان صادر بمقتضي قانون ضريبة الابنية والاراضي داخل مناطق البلديات والمجالس المحلية لسنة ١٩٥٥	070
	اعلان صادر بمقتضى قانون نقابات العال لسنة ١٩٥٣	D (D
1	أعلان صادر بالاستناد لتعليمات الاستيراد لسنة ١٩٥٥	770
ŀ	اعلان رقم ٩/٥٥/ «صاّدر عن وزّارة الطيران المدني»	270
Ĭ	المحامون	477
	الرقاية الطبية	077
	معرف الأمراض السارية الشهري لشهر الدار لسنة 1100	Y50 _ X50
	الأعلانات	PFQ _ AVO
f		

مطبعة الاردن وعمسان



٧٨٠ - الملازم الأولالسيد غازي الخطيب

المالازم الثاني السيد يوسف البوريني

٢٠ ـ الملازم الثاني السيد صالح سلفيقي

٢١ - الملازم الثاني السيد محمد جرار

002

.000

٢٧_ النائب رفيق عنبتاوي

🙌 ۲۲ العريف صالح يوسف عبدالله

٢٤_النائب عوادٌ خليل

٢٥_ الجندي الاول سماره

٢٦_النقيب ناجي ابراهيم

٢٧_ الجندي عبد الله فرج

٣٠_ الوكيل محمد عبد الله

٣١_ الجندي قاسم حر ارشه

A عبد الوكيل احمد عبد الرسول ا

٣٤ ـ الجندي شطي قطيش

٣٥_ العريف مقلح سالم

٣٦_ الجندي عبد الله عميره علي

٣٧_ الجندي احمد ابو اسعد

٣٩_ الوكيل محمد علي سعيد

٠ ٤ ــ الوكيل خليل حامد

ا ٤- الوكيل سليمان عبيدات

٤٢ ــ النقيب عبد الرحمن ابو عنزه

18_ الجندي الاول عيسى حنا بحبح

14_النقيب حمد عبد الله رفعان

٤٥_ النقيب على قاسم حسين

11_ الجندي فضيل نهار

٤٧سالعويف صالح عمو

41ـــ الوكيل ياسين الحاج

١٩ــ الوكيل محمد حسن عليوه

° ه_ الوكيل بولس حدادين

ا الوكيل يوسف اشوص

٥٢- الوكيل جريس شوملي

٢- الوكيل اسعد سليان

🤼 ۲۸_النقيب بدر الدين حتقواه

٣٢_النائب يوسف احمد الخطيب

۲۸_الوكيل محمد عبد ربه خريسات

٢٩_ الجندي عبد القادر خليف

ಪಟ	رجة ا	من الد	النهضة	وسام	١ – القائد السيد علي الحياري
ة الرابعة				-	۲ ـــ الملازم الاول السيدجريس مشريش
		_		•	٣ ـــ الملازم الثاني السيد محمد الطلافحة
			•		٤ ـــ المرشح السيد محمد سلطان
वधीक्षी व					• ـــ القائد السيد عزت حسن
	1	3	,	,	٦ – القائد السيد سعيد نجار
			,		٧ - وكيل القائد السيد رشيد عريقات
.	1	3	3	1	٨ ـــ وكيل القائد السيد علي الأمين
D	1	1	3	3	٩ ـــ وكيل القائد السيد رشاد درويش
				وسام الا	٠ ١ ـــ الرئيس السيد زهير عمر مطر
		_	3	•	١ ١ ــ الرئيس السيد ايراهيم السلطي
			3		١٢ ــ الملازم الأول السيد مطلق عيد
		•	,	•	١٣ ــ الملازم الاولالسيد عواد عوده حمد
			n		١٤ ــ الملازم الاولالسيد محمد ابو الصوى
			3		١٥ ــ الملازمُ الاولالسيد سليان زُوايده
					١٦ ــ: الملازم الاولالسيد عيسى الخوري
			2	1	١٧ ــ الملازم الاولالسيد عبد الرزاق يونس
,	3	•		<i>u</i>	U-3,0-3,7-4 1 -5 15

3 3 3 3

2 2 2 2

1 1 1 1

وسام الاستقلال من الدرجةالخامسة

B p F p B

8 3 5 F 3

B B B B

1 1 1 1 y y

n g n n

7 7 3 3 3

) 1 ₎ 1 ₎

1 1 1 1 3

1 1 1 1

3 3 3 3 2

3 3 4 3 3

3 3 3

1 2 1 1

٥٦_ الوكيل جازي المجالي ٥٧_ الوكيل محمد مبيضين ٥٨ ــ النقيب صلاح الدين الخاص ٩٥ ــ النقيب سلامه الشوبكي · ٦ــ النقيب خليل الداودي ٦١ ــ النقيب الياس عيسي ۲۲ ــ النائب عيسي عبد الله طوال ٦٣_النائب عواد ناجي ٢٤_ النائب حسين محمد المفلح ٦٥_ النائب ثلجي اشتيان ٦٦_العريف احمد محمد عدلي ٦٧ ــ العريف خليل العمري ٦٨ ــ المريف مضحي دهلان

٥٤ ــ الوكيل عباس زين العابدين

٥٥_الوكيل ابراهيم بكرجريري

٦٩_ الجندي الاول محمد عبد الله غيث ٧٠_ الجندي الاول محمد حسين عبد القادر ٧١_ الجندي الاول خلفعواد بركات ٧٧_ الجندي احمد على اليماني ٧٣ - الجندي حسين سلم

الموطفون

أ ــ صدرت الارادة الملكية السامية باسناد منصب مساعد رئيس الديوان الملكي الهاشمي الى السيد ثابت الخالدي مراقب الاذاعة الاردنية الهاشمية من تاريخ ٦/١/٥٥٥ .

★ صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على ما يلي :

١ _ ترفيع وكيل القائد السيد سليمان سعيد الى رتبة قائد من تاريخ ١/٥/٥٥١.

٢ ــ ترفيع وكيل القائد عيسي قسيس الى رتبة قائد من تاريخ ١٠/٥/٥٥٥ ،

ترفيع الملازمالثاني السيد مفضي صالح الى رتبة ملازم اول من تاريخ ١٠/٥/٥٥/٠.

ترفيع الوكيل السيد سليان يوسف الى رتبة ملازم ثان من تاريخ ١٩٥٥/٥/١.

- ترفيع السيد محمود القطب رئيس ديو ان وزارة العدلية الى الدرجة الخامسةمن تاريخ ١٠/٥/٥٥٠.

جــ وافق معالي وزير التسحة على ما يلي :

١ _ قبول استقالة المدرضة الآنسة اليس بطرس من تاريخ ١/٥/٥٥/١.

٢ _ الاستغناء عن خدمة الآنسة حنة باتح من تاريخ ١٩٥٥/٥/١.

٣ _ قبول استقالة المرضة السيدة اناييس ماركريان من تاريخ ١٩٥٥/٤/٣٠.

٤ _ ترفيع الآنسة نعمة اسعد ابو زهرة الى الدرجة التاسعة من تاريخ ١٩٥٥/٤/١.

مـــ ترفيع الآنسة اوريس ابو دية الى الدرجة التاسعة من تاريخ ١٩٥٥/٤/١.

٦ _ ترفيع الآنسة مروة كعكور الى الدرجةالتاسعة من تاريخ ١٩٥٥/٤/١ . ٧ _ ترفيع الآنسة اوديت ابوشنب الى الدرجة التاسعة منتاريخ ١٩٥٥/٤/١ .

٨ _ ترفيع الآنسة اليانة ابراهيم قواس الى الدرجة التاسعة من تاريخ ١٩٥٥/٤/١.

د_ وافق معالي وزير الشؤون الاجتماعية علىالاستغناء عن خدمة السيدة رابية عثمانكرجي من تاريخ١١/٥/١٥.

هـ وافق معالي وزير العدلية على ما يلي :

١ _ ترفيع رئيس كتاب محكمة صلح رام الله السيد عبد الرحيم المهتدي الى الدرجة السابعة .

٢ _ ترفيع كاتب عكمة ناباس البدانية السيدكامل ابو الرب الى الدرجة السابعة .

٣ _ ترفيع محاسب العدلية في القدس السيد عيسي اشتيه إلى الدرجة السابعة .

ترفيع مأمور اجراء نابلس السيد يوسف نجم الى الدرجة السابعة.

ترفيع كاتب عكمة اربد البدائية السيد خليل الشرع الى الدرجة السابعة .

٦ _ ترفيع رئيس كتاب محكمة عمان البدائية السيد محمود المبيضين الى الدرجة السابعة .

٧ _ ترفيع مأمور اجراء اربد السيد عقاب المحيسن الى الدرجة السابعة .

٨ _ ترفيع مأمور اجراء السلط السيد هاشم مسار الى الدرجة السابعة .

٩ _ ترفيع كاتب محكمة عمان البدائية السيد عيسي تادرس الى الدرجة السابعة .

١٠ _ ترفيع كاتب محكمة عمان البدائية السيد مخائيل الزريقات الى الدرجة السابعة.

١١ ــ ترفيع كاتب محكمة صلح رام الله السيد سلامه الدباعي الى الدرجة الثامنة . ١٢ _ ترفيع كاتب دائرة الأدعاء العام في عمان السيد عبد الرزاق الصبيحي الى الدرجة الثامنة .

١٣ _ ترفيع كاتب عكمة الخليل البدائية السيد مدحت طهبوب الى الدرجة الثامنة .

١٤ ــ ترفيع كاتب محكمة صلح طولكرم السيد نجاتي الصلح الى الدرجة الثامنة .

١٥ _ ترفيع كاتب محكمة نابلس البدائية السيد ممدوح الشكعة الى الدرجة الثامنة .

١٦ ــ ترفيع كاتب محكمة السلط البدائية السيد رضوان العليان الى الدرجة الثامنة .

١٧ ــ ترفيع كاتب عكمة نابلس البدائية السيد رضا ابو غزاله الى الدرجة الثامنة .

١٨ ــ ترفيع كاتب النيابة العامة في عمان السيد راسم عبد الرزاق الى الدرجة الثامنة .

- ٢٠ ــ ترفيع كاتب محكمة صلح جرش السيد ناجي الخطيب الى الدرجة الثامنة .
- ٢١ ــ ترفيع كاتب محكمة الكرك البدائية السيد حسني الصرايره الى الدرجة التاسعة .
- ٢٢ _ ترفيع كاتب محكمة القدس البدائية السيد ابراهيم الوعري الى الدرجة التاسعة .
- ٢٣ ــ ترفيع كاتب محكمة صلح جنين السيد عبد الحميد ارشيد الى الدرجة التاسعة .
- ٢٤ ــ ترفيع كاتب محكمة الكرك البدائية السيدعلي محمود الطراونه الى الدرجة التاسعة .
 - ٢٥ _ ترفيع كاتب محكمة الخايل البدائية السيد هاشم حجازي الى الدرجة التاسعة .
- ٢٦ ــ ترفيع كاتب محكمة صلح مادبا السيد محمود عناد خريس الى الدرجة التاسعة .
- ٧٧ _ ترفيع كاتب ديوان وزارة العدلية السيد نزار عمر مطر الى الدرجة التاسعة .
- ٢٨ ــ. ترفيع كاتب محكمة ناباس البدائية السيد فؤاد عنبتاوي الى الدرجة التاسعة .
- ٢٩ _ ترفيع كاتب محكمة عمان البدائية السيد احمد الحسن النسور الى الدرجة التاسعة .
 - ٣٠ ــ تعتبر هذه الترفيعات والتعيينات من تاريخ ١٩٥٥/٥/١٠ .
- و ـــ وافق معالي وزير المالية على الاستغناء عن خدمة الكاتب السيد زيد الحجالي من تاريخ ١/٥/٥٥/١ .
- ز ـــ وافق معالي وزير المعارف علىقبول استقالة السيد جميل حلمي البرقاوي من تاريخ ١/٥٥/٥/١ .
 - حـــ وافق معالي وزير الزراعة على ما يلي :ــ
 - ١ _ ترفيع السيد بوسف.رقص الى الدرجة السابعةمن تاريخ ١٩٥٥/٤/١ .
 - ٢ ... ترفيع السيد حسين القاسم الى الدرجة السابعة من تاريخ ١٩٥٥/٤/١.
 - ٣ ـــ ترفيع السيد زهير حزهالى الدرجة الثامنة من تاريخ ١٩٥٥/٤/١.
 - ٤ ــ ترفيع السيد سعد ايوب الىالدرجة الثامنة من تاريخ ١٩٥٥/٤/١.
 - م. ترفيع السيد عبداللطيف المعايطة الى الدرجة الثامنة من تاريخ ١/٤/٥٥/٤/١.
 - طــــ وافق معالي وزير التجارة على قبول استقالة السيد انطونحتر من تاريخ ١٧/٥/٥٥١.

000000

اعلاله

صادر بمقتضي البند الثالث من الفقرة « د » من المادة « ٨٦ » من نظام الموظفين

- ا سنة م السيد عدنان الحسيني قائم مقام القدس سابقاً بأعمال متصرف اواء نابلس بالوكالة اعتباراً من تاريخ ٩ /٣/٥٥٥٠ لغامة ٢٠٠٤ /٢٠ ١٩٥٥ .
- ٢ ـ قام مفتش وزارة الانشاء السيد عبد الحليم العباس بأعمال وكيل وزارة الانشاء والتعمير بالوكالة اعتباراً من تاريخ
 ١١/ ٥/ ٥ ٥ ١٠ .

الأستملاك

صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٤٦٢) بتاريخ ١٩٥٥/٥/١٤ المتضمن اعتبار استملاك الاراضي المبينة اوصافها ومساحاتها واسماء اصحابها في ادناه لدمجها للسعات المقررة للشوارع في مدينة اربد استملاكاً مطلقاً وذلك وفق المخططات المنظمة لهذه الغاية مشروعاً النفع العام بالمعنى المقضود في قانون الاستملاك لسنة ١٩٥٣:

مساحة القسم المستملك متر مربع دونم	رقم الحوض	رقم القطعة	اسم صاحب الملك
4.0	17	440	رشيد ابراهيم الدلقموني
444	17	117	رشيد ابراهيم الدلقموني
177	٧	14.	وسيد ابراسيم المنصوي المدلا بنت توفيق الرجال
144	17	447	عارف الاحمد الشرايري وشركاه
104640	٨	٧٣٧	عبد الرحيم بيبرص
£4600	٨	440	عيسى الاسعد الحداد
44	17	177	محمود المحمد ابو العيله
74.08	17	YA •	راشد العبدالله جمعه
£ • •	17	219	عارف الاحمد الشرايري وشركاة
100	17	128	فارس المحمود القاسم
77,377	٧,	777	عبد القادر الشحاده عبنده
	v {	777	آمنه العلي الابراهيم

000000

اعمرن

صادر بمقتضى الفقرة الاولى من المادة الثالثة من قانون الاستملاك لسنة ١٩٥٣

عملا بأحكام الفقرة الاولى من المادة الثالثة من قانون الاستملاك لسنة ١٩٥٣ اعلن انني بعد مرور خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية سأتقدم بطلب الى مجلس الـوزراء بقصد اصدار قرار بأن استملاك ما مساحته (٤) دونمات و (٦٩٨) متراً مربعاً من القطعة رقم (١٤) من حوض العزية رقم (١) من اراضي غور الاربعين استملاكاً مطلقاً بقصد بناء قيادة مقاطعة للجيش العربي الاردني عليها هو مشروع للمنفعة العامة بالمعنى المقصود في قانون الاستملاك لسنة ١٩٥٣.

وكيل مدير الاراضي والمساحة محمد اسماعيل



فائب رئيس الوزراء

خاوصي الخيري

اعمرن

صادر بمقتضى الفقرة الاولى من المادة الثالثة من قانون الاستملاك لسنة ١٩٥٣.

عملا بأحكام الفقرة الاولى من المادة الثالثة من قانون الاستملاك لمسنة ١٩٥٣ اعلن انني بعد مرور خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية سأطلب الى مجلس الرزراء اصدار قرار بأن استملاك القسيمة رقم (١) من القطعة رقم (٣ ـ طبيعي) من موقع الحواكير من اراضي قرية بدو من قضاء القدس استملاكاً مطلقاً بقصد ضمها الى مخفر شرطة الجيش العربي الاردني في بدو هو مشروع للمنفعة العامة بالمعنى المقصود في قانون الاستملاك المنتقد العامة المعنى المقصود في قانون الاستملاك المنتقد العامة المعنى المقصود في المنتقد العامة المعنى المقانون الاستملاك المنتقد العامة العامة العامة المنتقد العنتقد العامة المنتقد العامة المنتقد العامة المنتقد العامة المنتقد العامة المنتقد العامة العامة المنتقد العامة المنتقد العامة العا

وكيل مدير الاراضي والمساحة شمد اسماعيل

000000

lanco

صادر عن رئاسة بلدية السلط

اعلن بمقتضى احكام الفقرة رقم (١) من المادة (٣) من قانون الاستمارك لسنة ١٩٥٣ بأن بالدية السلط عازمة بعد مضي ١٥ يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية على تقديم الطالب للجلس الوزراء لاصدار القرار اللازم باعتبار استملاك ما مساحته ٢٠ متراً مربعاً من ملك السيد ابرهيم قطيش وما مساحته ١٦ متراً مربعاً من ملك السيد عواد الجبرائيل لدمج هذه المساحيات في الشارع العيام في حي الخضر هو مشروع للنفع العام بالمعنى المقصود لقانون الاستملاك لسنة ١٩٥٣.

رئيس بلدية السلط عبد الله الداوود

000000

لجنيالأردنير

أ - صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على منح الاشخاص المدرجة اسماؤهم ادناه الجنسية الاردنية بمقتضى المادة الحامسة من قانون الجنسية الاردنية رقم (٦) لسنة ١٩٥٤ :

أ - السيد عفيف نجيب كركبي

السيد مقيد عيد اللطيف أبو خضره

٣- السيد عمد يوسف تميم نجم

بُ ـ قَرْنُ عِلْمِنِ الْوَزْرَاءِ في جَلَسْتَهُ المُنعَدَّة بِتَارِيخ ١٩٥٥/٥/١٤ بِالاستناد الى المادة الثانية عشرة من قانون الجنسية الاردنية بالنجنس. الاردنية النادية المنافقة علىمنح المدعوكيفورك اسطفان بلتكيان الجنسية الاردنية بالنجنس.

1

تمديد الاتفاقية الجارية بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية والبنك العثماني

لملكة الاردنية الحاشمية والبنك العناني مدة ثلاث سنوات اخري من تاريخ ١١/١١/ ١٩٥٥ .

1900/0/17

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعتمدة بتاريخ ٨/٥/٥٥٨ الموافقة على تمديد الاتفاقية الجارية بين حكومة

دفاع رقم (١٠) لسنة ١٩٥٥

صادر بمقتضى نظام الدفاع رقم 7 لسنة 1979 بالاستناد الى المادة الخامسة من نظام الدفاع رقم (٦)لسنة 1979 آمر بما بلي: ١ ـ تباع المواد المشتعلة في المملكة الاردئية الماشمية بالاسعار التالية:

السولار			البنزين	الكـــاز	
	_	للطن اا	لكل اربعةجالونات	لكلاربعة جالونات	البالدة
	دينار	قلس	فلس	فلس	
	٧.	00.	790	073	نمان
	۲.	•••	₹¶•	£Y•	الزرقاء
	19	9	OAF	210	المفرق
	14	You	770	\$. 0	اربد
	19	10.	740	£ • a	الرمثا
	۲.	۸۰۰	790	٤٣٠	السلط
	71		Y • a	٤٣٠	ماديا
	Y 1		Y•e	٤٣٠	الشوئة
	Y 1	• 6 •	V• a	٤٣٠	الكرامة
	44	** • *	VYa	\$00	الكرك
	74	1	V£ .	570	الطفيله
	44	۸۰۰	Ya*	٤٧٥	مان
	Yo	Yes	٧٨٠	0 0	العقية
	٧.	٧٠٠	V••	240	اليادوده ـ. ناعور
	۲.	Y * *	V	240	صويلح
	Y1	۸۰۰	V10	٤٤٠	حدے جرش ـ عجلون
	Y 1	1	Vao	٤٣٠	دير علا _ العارضة
	4.5	• • •	٧٤o	٤٧٥	الجفور
	11	40+	Y 1+	\$40	اريحا



The last
Ce
0
6/

	.v	السو	البنزين	الكاز	
		العلن ا العلن ا	البهرين الكل اربعة جالونا ت	الحار لكل اربمةجالونات	
	دينار	فلس	فلس	فلس	البلدة
_	77	1.1	٧٢٠	220	القدس _ العزرية
	**	40.	۷۲۵	tor	رام اللہ۔ بیر زیت
	11	٨٥٠	۷۱۰	٤٤٠	نايلس
	YY	1	٧ ٢•	\$ \$ 0	الملين
	**	201	٧٢٥	٤a٠	جنين
	**	Y0.	V Y •	210	طو لکرم
	۲۱	4	٧٠٥	240	الجفتلك
	**	40.	٧٢٠	\$0.	قلقيلية
	**	1	٧ ٢•	££ 0	عثيتا
	**	1	٧٢٠	110	السيله
	**	4	770	£00	- ائلىل
	44	***	٧ ٢•	220 .	بيت لحم-بيت جالا
	**	V••	٧٣٠	200	عمواس

٢ ــ يعمل بهذا الامر أعتباراً من ١٩٥٥/٥/٤.

٣ ــ يلغي هذا الامر ما يتعارض مع احكامه من اوامر الدفاع الصادرة سابقا والمتعلقة باسعار المواد المشتعلة .

\$ ــكل من يخالف احكام هذا الامر يعرض نفسه للمقوبات المنصوص عليها في المـــادة الرابعة من قانون الدفاع لسنة ١٩٣٥ .

٥ ـ يباع الكاز السائب من العربات المتجولة في المملكة بزيادة عشرة فاوس عن سعر الكاز السائب من المخزن .

1900/0/4

رثيس الوزراء توفیق ابو الهدی

بالاستبناد الى المادة الثانية من نظام الدفاع رقم (٥) لسنه ١٩٤٨ قررت تعيين السيد خيري حاد مساعد مدير المطبوعات مراقبا عاما المطبوعات من تاريخ ١٩٥٥/٦/١.

بالاستناد الى المادة الخامسة من نظام الدفاع رقم (٦) لسنة ١٩٣٩ آمر بما يلي : ١ ــ تباع المواد المشتعلة في المملكة الاردنية الهاشمية بالاسعار التالية : البئرين لكلاربعة جالونات السولار لكلاربعة جالونات قلس ۲۹۵ ٤٢٠ 40. ٤١٠ 79. 113 3/ 740

دفاع رقم (۱۲) لسنة ۱۹۵۰ صادر بمقتضى نظام الدفاع رقم (٦) لسنة ۱۹۳۹

عمان الزرقاء المغرق الرمثا السلط مادبا الشونة الكرامة الكرامة الطفيلة 440 770 540 790 V.. V. . 240 4.0 440 \$ \$ 0 V . . 17. 75. ٧٧٠ اليادو دهـناعو ر V . . £4. صویلح جرش ــ عجلون 790 £ Y . V10 دير علا ـ العارضة 7.0 الجفور 750 ٤٧٠ اریحاً القدس ــ العبزریة رام الله ــ بیر زیت نابلس V11 14. 77. 25. VYO 220 410 **YY*** 22 . جنين طولكرم الجفتلك قلقيلية عنبتا VYO 250 414 22. 4.0 640 44. 22. 474 21. السينه الخليل بيت لحم - بيت جالا YY* 440 220 44. 4.. 22. بيت سأجور

رقم دفاع (۱۱) لسنة ١٩٥٥

صادر بالاستناد الى نظام الدفاع رقم (٥) لسنة ١٩٤٨

رئيس الوزراء

سعيد المقتي

٢ ــ يعمل بهذا الامر اعتباراً من ١٩٥٥/٦/١ .

٣ ــ يلغي هذا الامر ما يتعارض مع احكامه من اوامر الدفاع السادرة سابقاً والمنعلقة باسعار المواد المشتملة .
 ٤ ــ كل من يخالف احكام هذا الامر يعرض نفسه للعةوبات المنصوص عايها في المادة الرابعة من قـــانون الدفاع

يباع الكاز السائب من العربات المتجولة في المملكة بزيادة عشرة فلوس عن سعر الكاز السائب من المخزن .
 ١٩٥٥/٥/٣١

رئيس الوزراء سعيد المفتي

000000

قرار

صادر بموجب المادة السابعة من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ بناء على تنسيب متصرف لواء البلقاء اقرر تحديد عدد اعضباء الحباس البلدي في كل من السلط والشونه من الدارة الم

وزير الداخاية	1900/0/11
رياض المفاح	

000000

قدار

صادر بهوجب المادة السابعة من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ بناء على تنسيب متصرف لواء نابلس ، اقرر تحديد عدد اعضاء المجالس البلدية في لواء نابلس كما هو مبين تاليا:

- نابلس ۸
- ىنىن ٧
- طولكرم ٧
- طوياس
- سلفیت ۷
- عيد ٧
- . قلقیلیة ∨

1900/0/41

رياض المفلح

قرار

صادر بموجب المادة السابعة من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ بناء على تنسبب متدرف لواء الكرك، اقرر تحديد عدد اعضاء الحباس البلدي في كل من الكرك والطفيلة بعة اعضاء.

1900/0/11

رياض المفلح

وزير الداخلية

000000

اعبرن

بنشر قوائم التخمين في منطقة القدس القديمة

صادر بمقتضى الفقرة (\$) من المادةالثامنة منقانون ضريبة الابنية والاراضي داخل مناطق البلديات والحبالس الحالية لسنة ١٥٩٤

لكن معلوماً أن جانة التخمين قد أثبتت تخدينها للأبنية والاراضي في الاحواض التالية ، وان قوائم التخمين قد اودعت في بلدية انقدس سيث جوز لأي شخص الاطلاع عليها واذا شعر ان حيفا قد لحقه من جراء التخمين فيجوز له أن يقدم اعتراضا خطياً قبل الخضاء ثارئين يوماً من بعد نشرهذا الاعلان في الجريدة الرسمية .

الاسم	رقم البوش
پاب العامود	110
قناطر خفير	1 £
خان الزيت وعقبة النكية	10
الواد وطريق الموسيس وباب الملك فيصل	٤ ٢٠
السعدية وعتبة الاصيلة	٤٤
السعدية وعقبة الأصيلة	20
السعدية وباب العامود	٤٦
عثبة رصاص	٤٧
عقبة المماوك	٤٨
وزير المالية	

000000

lane

عملا بنص المادة ٣٤ من قانون نقابات العال رقم ٣٥ لسنة ١٩٥٣ فاثني اعلن تسجيل النقابة التالية :

نقابة موظفي الصنف الثاني في عمان وذلك اعتبارا من تاريخ ١/٥/٥/٥.

وزير الشؤون الاجتماعية وليد صلاح



مدول

الامراض السارية لشهري لشهر آذار سنة ١٩٥٥

		الطنيلة	-										
۳۱	٣			۲	١			1.	۲	١	1	11	سابات تيفوئيد
1					١			•					نيات
٤											۲	Y	ماباتبار اتيفو ئيد
	• .												فيات
14.	1.		٧	11		١	٦	74	1.	٤	٨	٥٠	مابات ذات الرثة
													فيات
٣٨		١	١				1.	٩		14	٤		سابات انفلونزا
٩٧									۲v			v.	فيا <i>ت</i>
٤								٦	1 7	٥	٤	44	مهابات حصبة
۸۹			٨	١		٨	١		٤١	11		14	فیات داره الارک
				-			'		•	11		1,	سابات سعال ديكي ناب
71	۲				۲		١	11	1٧	١	١	۲٦.	فيات نابات جدريماڻي
							•	.,	•	'	•		هابات جادري ما اي فيات
٨٦	١		Y	a	۵		17	Y1	٣١		٦	٣	بيات سابات ديزنتري
													<u>ن</u> یات بنیات
**			۲	١			١		۳		4	11	صابات ابو كعب
													فيات
٣									1			۲	مابات ثلل الاطفال
													فيات
٣				١				١				١	صابات خانوق
`				1									فيات
1	1												حابات البترة الخبيثة
١	,												يفيات
1	`												مابات حمى نفاس
9												_	رفيات
•												٩	صابات حي قرمزية
١													وفيات أمارات العرب السرور
												1	صابات التهاب السحايا وفيات
1												1	
												•	اصابات هي راجعة وفيات

اعمريه

صادر بالاستناد لتعليمات الاستيراد لسنة ١٩٥٥

١ ــ تضاف مادة الصابون الناعم الى البضائع الممنوع استيرادها الواردة في الملحق رقم (١) من تعليمات الاستيراد
 لعام ١٩٥٥ المنشور في العدد ١٢١٢ من الجريدة الرسمية .

٧ _ يعتبر هذا الاعلان نافذ المفعول اعتبارا من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

وزير التجارة ـ الجمارك

000000

اعلان رقم ۱۹۵۵/۹

« صادر عن وزارة الطيران المدني »

ليكن في علم الطيارين ومن يهمهم الامر ، ان مصاحة الطيران المدني في مطار القدس ستباشر الذبذبة اللاسلكية الجديدة •٣٦٣ كيلو سايكل للالتقاط بدلامن الذبذبة ١٩٥٥/٥/١٥٥ كيا ستباشر بأستعمال الذبذبة الجديدة ١٩٥٥/٥/١٥ كيلو سايكل بدلا من الذبذبة ٥ ، ١٥٥٥ كياو سايكل اعتبارا من ١٩٥٥/٥/١٥ من الساعة • ٤٠٠٠ جمت .

يعدل اعلان الطارين رقم ٤/٣٥ تاريخ ١٩٥٣/٨/١٦ ، وفقا لما جاء في هذا الاعلان يلغي اعلان الطيارين رقم ٤/٤٥ تاريخ ٢/٢/١٧ . وزير الطم ان المدنى

وزير الطيران المدني ضيف الله الحمود

440000

المحامويه

دفع المحامي السيد انس حمزه رسوم المحاماة الشرعية عن عام ١٩٥٥ ـ ١٩٥٦ قبل نهاية شهر نيسان ١٩٥٥

000000

الرقابة الطبية

الحرضت الرقاية الطبية على الفادمين من ولايتي كاتسينا وبالاتو في المنطقة الشالية من نيجيريا الى المملكة الاردنية الهاشمية ضد مرض الجدري بطريق الجو اعتباراً من ١٩٥/٥/١٥/ على ان يكون لديهم شهادات تطعيم دولية تثبت ذلك .

٢ - فرضت الرقاية الطبية على القاديين من ولاية اندهرا في الهند الى المملكة الاردنية الهاشمية ضد مرض الطاعون بطريق
 الجو اعتباراً من ١٧٪ م م ١٩٥٥ .

C(IMI)

اعدنات صادرة بمقنضي قانون تسجيل الشركات لسنة ١٩٢٧

★ تعلن شركة هاها وهندي ومسبحا المسجلة في وزارة العدلية بتاريخ ١٥ نيسان سنة ١٩٥١ والمعلن عنها في الملحقرةم (١) للعدد ١٠٦٢ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٩٥١/٤/١٦ أنحلال هذه الشركة المساة بأسم هاها وهندي وصبحا اعتباراً من ١/٥/٥٥٥ .

 ★ تعلن شركة الناز الأهاية المسجاة في وزارة العدلية في اليوم الثامن عشر من شهر نيسان سنة ١٩٤٩ ، والمعلن عنها في العدد ٩٨٠ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٩٤٩/٥/١ ، تعيينالسيدكايد شكري مديراً للشركة في عمان.والساح السيدين نيكولا خورياتي وفيليب و بر بتعاطي العمل في المملكة الاردنية الهاشمية كوكيلين مفوضين لهذه الشركة .

﴿ تُعَلَنَ شُرِّنَةَ الْحَارَاتِ الْوِءَانَيَةِ لَاصَاءِهَا شَفَينَ الْحَالِمُكُ وَشُرَكَاهُ الْمُسْجِلَةُ في وزارة العدلية بِتَارِيخِ ١٧ أيسان ١٩٣٨ ﴿ والمعلن عنها في العدد ٢٠٠ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ٢/١٩٣٨/٦/١ التعديلات التالية :

١ ـ انسحاب السيد عبد الحميد دياب من الشرَّنة اعتبارًا من ٢١/٥/٢١ .

٢ ـ انضام كل من اسامه وهاني ووليد وخلدون ومروان اولاد السيد شفيق الحايك الى هذه الشركة .

٣ ـ اعتبار وأسمال الشركة مائة الف دينار اردني -

إلى المناط عن الشركة بالسيد شفيق الحايك منفرداً .

٥ ـ تغير اسم الشركة بحيث يصبح (شفيق الحايك واولاده) .

× تمان شركة الابنية والمقاولات الاردنية المسجلة في وزارة العدلية بتاريخ ٢٧ تموز سنة ١٩٥٣ ، والمعلن عنها في اللحق رقم (١) للعدد ١١٥٤ الصادر بتاريخ ٢٧/٨/٣٧ أنسحاب السيد موسى عبد الودود الدجاني من هذه الشركة اعتبار من ٢/١/٥٥٥١ .

* تعلن المنجرة الفنية المسجلة في وزارة العدليـة بتاريخ ١٩٥٢/٤/١٣ والعلن عنها في الملحق رقم (١) للعدد (١١٠٠) من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٩٥٢/٤/٢٣ التعديلات التالية :

ا ــ انضام السيدين عيسى ومدحت عبد الغني العشي الى هذه الشركة اعتباراً من ١٩٥٥/٥/١٤ . ٢ ــ اناطة حق التوقيع عن الشركة بكل من السادة عادل العشي مع احد الشريكين عيسى ومدحت عبد الغني

"الم تغير أسم الشركة بحيث يصبح (المنجرة الفنية الأصحابها عشي ابناء عم)

J. 100

الامراش السارية الشهري لشهر آذار سنة ١٩٥٥

			. ,)(QJr.	نر		
المجموع	اللحليل	طو لکرم	جثرين	تابلس	اريما	بیت لم	رام اش	القدس	المرض
71	۲		١	1	٥	10.127	*	٣	اصابات تيفو ئيد
									وفيا <i>ت</i>
٥	1			١	۲	1			اصابات بارا تيفو ئيد
									وفيات
17	۲		1	٩			٤		اصابات ذات الرثة
									وفيات
71	Y		1"	٧	1,2	٧	٤	₹°	اصابات ديزنتري
١				١					وفيات
1.0			۸۸	۲		Y	4	٤	اصابات ابو کعب
									وفيات
۴.			٧	o	o	٩	١	٣	اصابات جدري مائي
									وفيات
1	۲۲۸	٨	٣٠	44	D	00	30	٧	اصابات حصبة
٨٧	AY					٣	۲		وفيات
٨	١.			٧					اصابات حمى راجعة
									وفيات
٥	•	Y		1	١				اصابات شلل الاطفال
									وفيات
14		1	Y			4	1		اصابات سعال ديكي
									وفيات
٤	٣					١			اصابات خانوق
1	1								وفيات
٨	1				۳			٤ .	اصابات التهاب السحايا
٤	1	•			•			Y	ونيات
1							1		اصايات ينت الحبراء
			•						وفيات
					•		in the fill and of the		

رأسمال الشركة يد لقد سجلت في وزارة العدلية في هذا اليوم الواقع في الثاني عشر من شهر أيار الشركة المساة « شركة ياسين الشركاء المفوضون بتولي شؤون الشركة للتخليص ونقل البضائع ، وفقا للبيانات الموضحة تاليا : والتوقيع عنها شركة باسين التخليض ونقل البضائع ١ _ اسم الشركة تاريخ ابتداء الشركة وانحلالها احمد محمد ياسين ، محمد صلاح الدين احمد ياسين (سوريون) ٢ .. اسماء الشركاء فايات الشركة

عمان ويجوز فتح فروع لها في المملكة الاردنية الهاشمية وفي جميع ٣ ـ مركز الشركة الاقطار العربية وخارجها .

٤ ــ رأسمال الشركة المكتب به ٥٠ ألف دينار اردني (خــون الف دينار اردني) د أسمال الشركة المدفوع ٣٠ ألف دينار اردني (ثلاثون الف دينار اردني) . ٦_الشركاءالمفوضونبتولي شؤون الشركة احمد ياسين ـــ المدير العام

٧_ الشركاء المفوضون بالتوقيع عن احمد ياسين (منفردا)

٨ ــ تاريخ ابتداء الشركة واعلانها ١٩٥٥/١/٨ ولمدة خمسسنوات قابلة للتجديد .

٩ _ غاية الشركة القيام بدجميح اعمال الترانسيت والنقسل البري والبحري والجوي

والتعهدات على اخملاف انوعها والتخليص على البضائع .

★ لقد سجلت في وزارة العدلية في هذا اليوم الرابع عشر من شهر مايس سنة ١٩٥٥ الشركة المسهاة(عميره ومنير) وفقاً للبيانات التالية:

امم الشركة اسماء الشركاء السادة الياس أمين عميره، حنا أمين عميره، عفيف حنا عميره،

وجبران سليم المنير .

مركز الشركة الزرقـــاء راسمال الشركة (۲۰۰۰) دینار اردنی .

الشركاء المفوضون بتولي شؤون الشركة السادة الياس امين عميره والتوقيع عنها جبران سليم المنير عفيف حنا عبره

تاريخ ابتداء الشركة وانحلالها ١٩٥٥/٥/١٤ ولأجل غير مسمى . غاية الشركة تعاطى أعمال بيع الراديوات والأدوات الكهرباثية والكومسيون

🖈 لقد سجلت في وزارة العدلية في هذا اليوم الحادي والعشرين مِن شهر شباط ١٩٥٥ الشركة المساة (شركة تحسين العقبة المحدودة) وفقاً للبيانات الموضِّحة تالمِاً :

امدم الشركة شزكة تحسين العقبة المحدودة أسماء الشركاء نبيه نزال وسهيل خرينو مزكز الشركة

000000

لهو واستغلالها

ستة آلاف وخساية دينار

أي من الشريكين منفوداً

من تاريخ ١ شباط ١٩٥٥ ولملة غير محدودة

تنشيط الاعمال في العقبة والعمل على توسيعها وبناء مخازنومكاتب

ومستودعات واستئجارها وتأجيرها واستئجار وتأجير اراضي

وانشاء حمامات للسباحة وانشاء مقاصف وفنسادق واماكن

★ لفد سجلت في وزارة العدلية في هذا اليوم السابع من شهر نيسان سنة ١٩٥٥ الشركة المساة (شركــــة البترول الاردنية) وفقاً للبيانات الموضحة تاليا :

شركة البترول الاردنية اسم الشركة اسماء الشركاء

ابراهيم وزكريا ومحمد اولاد المرحوم يوسف الطـــاهر ، وعبد المحيد وعوني ولدي المرحوم ابراهيم حجازي ، وريمون ديب وزهدي عصفور ـ جميعهم أردنيون .

مركز الشركة (۹۰٫۰۰۰) دینار اردنی . رأسمال الشركة

ابراهم وزكريا ومحمدالطاهر وعبدالهيدوعوني حجازي (مجتمعين) الفوضون بتولي شؤون الشركة والتوقيع عنها او مز ٰ يفوضه المذكورين خطياً .

١/٤/٥٥/١ ولمدة خمس سنوات قابلة للتجديد . تاريخ ابتداء الشركة وانحلالها تعاطى الأتجار بالبترول والواد المشتعلة ومشتقاتها والقيامبالتوزيع غاية الشركة

والتعهدات ، ونقل هذه المواد وامتلاك السيارات أو استئجارها لهذه الغاية وامتلاك أدوات اصلاحها .

* لقد سجلت في وزارة العدلية في هذا اليوم الثامن عشر من شهر مايس سنة ١٩٥٥ الشركة المساة (شركة التاج البريطاني للتأمين المحدودة) وفقا للبيانات الموضحة تاليا :

شركة التاج البريطاني للتأمين المحدودة .

THE BRITISH CROWN ASSURANCE CORPORATION LIMITED . . ، ، ۳،۲۵۰ جنيه استرليني مقسوم الى ۳۳۵۰۰۰ سهـ قيمة السهم الواجد عشرة جنيهات استرليني .

جلاسجو _ اسكتلندا .

اسم الشركة

رأممال الشزكة المقرر والمدنوغ وقيمة الاسهم الاسمية وعددها

مركز الشركة

مسمس

ومنفردين

العقية ويجوز فتحفروع لهافي المملكة الاردنية الهاشمية إو في الحارج

★ لقد سمجلت في وزارة العدلية في هذا اليوم الحادي والعشرين من شهر مايس سنة ١٩٥٥ الشركة المسهاة (الشركة الوطنية لصناعة الجرابات والتريُّكو والقصصان) وفقاً للبيانات الموضحة تاليًّا :

الشركة الوطنية لصناعة الجرابات والتريكو والقمصان اسم الشركة اسماء الشركاء السادة : لطفي العطار عمان

صلاح الدين طيبا عمان سعيد العطار عمان

زهير العطار عمان

مركز الشركة (۲۰۰۰ ر ۱۰ دینار اردنی . رأسمال الشركة السيد لطفي العطار منفرداً

الشركاء المفوضون بتولي ادارة شؤون الشركة والتوقيع عنها

١٩٠٥/6/٢١ ولأجل غير مسمى . تاريخ ابتداء آلشركة وانحلالها غاية الشركة

التميام بصناعة الجرابات والقمصان والتريكو .

امر نسوية

صادر بمنت عنى المادة (٥) من قانون تسوية الاراضي والمياه لسنة ١٩٥٢

يعان ان عمل تسوية الاراضي سيشرع به في اراضي قربة دورة القرح النابعة قضاء رامالله ما عدا منطقة الابنية

ان الاشخاص الذين لهم اي -عق تصرف او حق تملك او حق منفعة في اراضي القرية المذكورة سيبلغون فيما بعد باعلان التاريخ الذي يجب أن يقدموا غيه ادعاءآتهم بموجب المادة السادسة من القانون المشار اليه .

1900/0/10

وكيلمدير الاراضي والمساحة محمد اسماعيل

اعبريه نسوية

صادر بموجب المادة « ٦ » من قانون تسوية الأراضي والمياه لسنة ١٩٥٢

ا ــ يعان ان عمل التسوية للاراضي الموصوفة ادناه سيبدأ في اليوم الاول من شهر حزيران سنة ١٩٥٥ الوصف ـ عموم اراضي قربة دورة القرع ـ قضاء رامالله .

٢ على جميع الاشخاص الذين يدعون بأي حق تصرف او حق تملك او حق منفعة في الاراضي المذكورة ان يقدموا ادعاءً آتهم والوثائق المؤيدة لها الى موظف دائرة الاراضي الذي سيكون ،وجوداً في نفس القرية .

اسماء وعناوين مديري الشركة:

السير بريان ادوارد ستانلي ماونتبن انكلترا ونتسم اسكتلندا اران هيوك ماكناب انكلترا هاري روث لندن انكلترا بروکس بورن ۔ هنري جورج لاي الفرد جنكنسون نورث ود

ممثل الشركة في المماكة الاردنية الهاشمية يعقوب سابيلا وولده ــ عمان القيام بجميع اعمال التأمين ضد الحريق واخطار البحار . غاية الشركة

★ لقد سجلت في وزارة العدلية في هذا اليوم السابع عشر من شهر مايس سنة ١٩٥٥ الشركة المساة (شركة باصات الامة) وفقاً للبيانات الموضحة تالياً :

شركة باصات الامة رأسمال الشركة ثلاثة آلاف دينار اسماء الشركاء غازي فرح ابو جابر

الحاج سليم احمد شحادة محمد سليم شحادة محمود سلم شحادة

المفوضون بادارة شؤون الشركة الحاج سأتم أحمد شحادة ومحمد سايم شحادة مجتمعين ومنفردين المفوضون بالتوقيع عن الشركة الحاج سلم احمد شحادة وغازي فرح ابو جابر مجتمعين . تاريخ ابتداء الشركة والخلالها من ۱/۱٪ ۱۹۵۵ ولاًجل غير مسمى الاعمال التي تتعاطاها الشركة امتلاك سيارات وبصات وتسييرهافي مدينة عمان وخارجها.

★ لقد سجات في وزارة العدلية في هذا اليوم السابع عشر من أيار سنة ١٩٥٥ الشركة المسهاة شركة متنزه جاردينيا ه مقهى وبار ومطعم ه وذلك وفقاً للبيانات التالية :

١ ــ اسم الشركة شرکة منتزه جاردينيا ۽ مقهي وبار ومطعم ه ٢_ اسماء الشركاء غالب بشارات ، فائق بشارات وتوفيق بشارات ٣ــ مركز الشركة عمان ٥ جبل اللويبده » ويجوز فتح فروع في المملكة ٤ ــ رأسمال الشركة الفين دينار اردني

٥ ــ اسمساء الشركاء المفوضين بتولي فائق بشارات منفردآ شؤون الشركة

٦_ اسماء الشركاء المفوضين بالتوقيع غالب بشارات وفائق بشارات مجتمعين ومنفردين عن الشركة

٧- غايات الشركة تأسيس وفتح مطعم ومقهى واقامة الحفلات الخاصة والعامة ٨_ تاريخ ابتداء الشركة والتهاءها ابتداء من تسجيلها في وزارة العدلية ولاجل غير مسمى

٩ ـ فاحصر حسابات الشركة خفر ورمضان وشركاهم (محاسبون وفاحصو حسابات قانونيون)

Septime 1.

٣ ان عمل تستوية الاراضي يتناول جميع الاشخاص الدين لهم أي حق تصرف اوحق تملك او جن منفعة في أية ارض سواءكان ذلك الحق معترفاً به او منازعاً فيه .
 ارض سواءكان ذلك الحق معترفاً به او منازعاً فيه .

وكيل مدير الاراضي والساحة محمد اسماعيل

000000

امر تسویۃ

صادر بمقتضى المادة « ٥ » من قانون تسوية الاراضي والمياه لسنة ١٩٥٢ يعلن ان عمل تسوية الازاضي سيشرع به في اراضي قرية بيتينالتابعــة قضـــاء رامالله ما عدا منطقة الابنية لتابعة لها .

ان الاشخاص الذين لهم اي حق تصرف او حق تمالك او حق منفعة في اراضي القرية الملكورة سيبلغون فيما بعد باعلان التاريخ الذي يجب ان يقدموا فيه ادعاءآتهم بموجب المادة السادسة من القانون المشار اليه . ١٩٥٥/٥/١٥

> وكيل مدير الاراضي والمساحة محمد اسماعيل

> > 000000

اعلاله تسوية

صادر بموجب المادة « ٦ » من قانون تسوية الاراضي والمياه لسنة ١٩٥٢

١ يعلن ان عمل التسوية للاراضي الموصوفة ادناه سيبدأ في اليوم الاول من شهر حزيران سنة ١٩٥٥ الوصف _ عموم اراضي قرية بيتين قضاء _ رامالله .

٢ على جميع الاشخاص الذين يدعون بأي حق تصرف او حق تملك او حق منفعة في الاراضي المذكورة ان يقدموا
ادعاء آتهم والوثائق المؤيدة لها الى موظف دائرة الاراضي الذي سيكون موجوداً في نفس القرية .

ان عمل تسوية الأراضي يتناول جنمين الأشخاص الذين لهم أي خق تصرف او حق تملك او حق منفعة في اية
 ارض سواء كان ذلك الحق معترفاً به او متازعاً فيه .

1900/0/1

وكيل مديّر الإراضي والسّاحة لمحمد الخاصل

امر تسوية

صادر بمقتضى المادة « ٥ » من قانون تسوية الاراضي والمياه لسنة ١٩٥٢

يعلن ان عمل تسوية الاراضي سيشرع به في اراضي قرية سردهالتابعة قضاء رام الله ماعدا منطقة الابنية التابعة لها .
ان الاشخاص الذين لهم اي حق تصرف او حق تملك او حق منفعة في اراضي القرية المذكورة سيبلغون فيا بعد باعلان التاريخ الذي يجب ان يقدموا فيه ادعاء آتهم بموجب المادة السادسة من القانون المشار اليه .
وكيل مدير الاراضي والمساحة عجمد اسماعيل

000000

اعلابه بسوية

صادر بموجب المادة « ٦ » من قانون تسوية الاراضي والمياه لسنة ١٩٥٢

١ يعلن ان عمل التسوية للاراضي الموصوفة ادناه سيبدأ في اليوم الاول من شهر جزيران سنة ١٩٥٥ .
 الوصف عوم اراضي قرية سرده ــ قضاء رام الله .

٢ على جميع الاشخاص الذين يدعون بأي حق تصرف أو حق تملك او حق منفعة في الاراضي المذكورة ان يقدموا
 ادعاء آنهم واله ثائق المؤيدة لها الى موظف دائرة الاراضي الذي سيكون موجودا في نفس القرية .

٣- ان عمل تسوية الاراضي يتناول جميع الاشبخاص الذين لهم اي حق تصرف او حق تملك او حق منفعة في أية
 ارض سواء كان ذلك الحق معترفاً به او منازعاً فيه .

۱۹۵۰/۵/۱۵ والمساخة عمد اسماعيل

اعلابه

الي مخاتير واهالى قرية خربة خو

لكن معلوما لديكم بأنه وفقا لأحكام المادة السابعة من نظام تسجيل الأراضي والمياه في مناطق التسوية رقم (١) لسنة ١٩٥٧ تعتبر سجلات الاموال غير المنقولة العائد لجربتكم خو مفتوحة في دائرة تسجيل عمان في اليوم السابع عشر

وعليه ابلغكم بهذا الاعلان انه في حالة عدم قيامكم بتسجيل اية اموال غير منقولة عائدة لكم في القرية المذكورة في دائرة تسجيل عمانخلال خمس سنو ات من التاريخ المعين اعلاه فان رسوم التسخيل الواجب استيفائها عن تلك الاموال غير المنقولة تحسب مفاعفة عند تسجيلها .

امور تسجيل عمان

🔫 يعلن البنك العربي (شركة عدودة الاسهم ، عن اضافة فقرة جديدة الى « انظمة العمل والتقاعد وصندوق التوفير لموظفي البنك العربي » المعان عنها سابقا في الجرياءة الرسمية في السحق رقم ا للعدد ١٦٥٠ تاريخ ١٦ تموز سنة ١٩٥٣ وفي صفحة ٣٨٩ . وقد اعطيت هذه الفقرة رقم ؟ بحسب تداسل الارقام في النظام المشار اليه .

هيمنح الموظنات التابع لملالهالتماعد عنداعتزاله الخدسة قل استعقاقه الراتب النقاعد شيموع النوقيفات التقاعلية التي اقتطمت من راتبه مع الفائدة المترون ويضاف الدذلك ي مبلغ منص عليه القوالين الحلية فاذا لم توجدمثل هذه القوالين يمنح المبلغ الذي يقرره المدير العام أو نائبه على أن لا يزل ١٠ بناله المرظف النابح لصناء في التوفير في الحالات الماثلة ٠٠

وانتهت الفقرة المضافة ٥ .

ضد الَّذعي عليه : الجندي المرميع رقم ٤٧٦٣ تراني مسال عسن المقاف

صالح حسن السقاف المتهم في ١١٥ بدان بدين كامل الذاح برادي الحدانة سبلع داية وتسعة و ربعون دينارا و(٨٦٦

وبالمحاكمة الجارية وبحضور مساعد النائب العام السيد قاسم الناسر وبغياب المدعي عليه الذي تباخ حسب الاصول ابرز ممثل النيابة مستندات المشطب مبرز م ٪ ١ ـ م / ٨ وطلب الحكم بالاستناد الم.ه المبرزات .

نجيب رشيدات

ضادرة من محكمة صلح حقوق عجلون

عبلا بالمادة ١٨٢٠ من المجلة اقرر الحسكم بالزام المدعى عليه الجندي المرمج درداح العلي الجبر من كفرنجه لتأدية مبلغ أحدى عشر ديناراً وتسعاية فلسا الى صندوق الخزية معلقاً على نكوله عن حلف الي.ين وتغريمه الرسوم حكما غيابياً

الله الرورة جيلو في ٢٢/٢١/١٩٥٥

اهعى النائب العام بالاضافة الوظيفة أبانه ينالب للدنزية من ذمه المدي عليه الجناري المرمج وقم ٤٧٩٣ توليق فلسأ قيمة لرزازم أدبرية ادخلها في ذعته ولنسنمه عن الدنع بطلب دعرته والحاكم سليه بالمبلغ المدعى به والرسوم س

لهذا تقرر المحكمة الحكم على المدعى عليه بالمبلغ المدعى به وقاءره (١٤٩) دينارًا (٨٦٦) فلسأ مع الرسوم وعشرة دنانير اتعاب محاماه لوكيل الخزينة قراراً غيابياً قابلاً للاعتراض صدر في ١٩٥٤/١٠/٢٥

> نائب الرئيس حنا خلف

مذكرة جلب

صادرة من محكمة صلح عجلون

تعين يوم الله يس المراتج ١٩٥٥/٦/٩ الساعة ٨ موعدا لرؤية دعوى حراج التي اقامها عليك الحق العام فيقتضي

حضورك في الوقت المعـــين الى محكمة عجلون وان لم تحضر تجري عليك الاحـــكام المخصوصة من قانون اصول

مذكرة جلب

صادرة من محكمة بداية عمان

تعين يه مالسبت الداقع ٢٠ / ٦ / ١٩٥٥ الساعة ٨موعدا لرؤية الدعوى التي اقامها عليك الحق العام فيقتضي حضورك

في الوقت المعين الى محتَّمة بداية عمان وان لم تحضر تجري عليك الاحسكام المخصوصة من قانون اصول المحاكمات

صادرة من محكة بداية عمان

تعين يوم السبت الواقع ٢٠/٦/٥٥٥١ الساعة ٨ صباحاً موعداً لرؤية الدعوى التي اقامها عليك الحق العام قيقتضي

حضورك في الوقت المعين الى محكمة بداية عمان وان لم تحضرتجري عليك الاحكام المخصوصة من قسانون اصول المحات الجزائية .

الاسم والشهرة : موسى ابر اهيم الناطور ملك جلال خوتات حي السيل المجهول محل الاقامة "

الاسم والشهرة : محمد خشان حسان من ام الزينات مجهول محل الاقامة

صادرة من محكمة بداية عمان

ألاسم والشهرة : عبد الله امين صالح جبل الجوفة المجهول محل الاقامة

الاسم والشهرة : ذيب محمو د محمد جبل الجوفه المجهول محل الاقامة

تعين يوم السبت الواقع في ١٩٥٥/٦/٢٥ الداعة ٨ صباحاً موعداً لرؤيه الدعوى التي اقسامها عايك الحق العام لينتضي حضورك في الوقت المعين الى محكمة بداية عمان وان لم تحضر تجري عليك الاحكام المنصوصة من قانون اصول